الجلسة السادسة والعشرون بعد المائتين

- **التاريخ** : الثلاثاء 19 ربيع الأول 1422 (12 / 06 / 2001)
- **الرئاسة** : السيد أحمد القادري الخليفة الثالث لرئيس مجلس المستشارين.
- **التوقيت** : ساعتان وخمس القادري وخمسون دقيقة ابتداء من الساعة الثانية و45 دقيقة بعد الزوال.
- **جدول الأعمال** : الأسئلة الشفهية.

❖❖❖

السيد أحمد القادري رئيس الجلسة :

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدان الوزيران،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين يخصص المجلس هذه الجلسة للأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها، قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد أمين المجلس لإطلاع المجلس على ماجد من مراسلات.

لكم الكلمة السيد الأمين،

السيد حميد كوسكوس أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس،

النصوص التشريعية التي توصل بها المجلس للإعلان عنها،

توصلت رئاسة المجلس بالنصوص التشريعية الآتية:

- مشاريع القوانين، مشروع قانون رقم 37/99 يتعلق بالحالة المدنية.
- مشروع قانون رقم 61/00 بمثابة النظام الأساسي للمؤسسات السياحية.
- مشروع قانون رقم 62/00 يوافق بموجبه من حيث المبدأ علي تصديق اتفاقية إطار لتعاون الموقع بـ «باناما» في 12 ديسمبر 1999، بين حكومة المملكة المغربية ومجموعة دول الكرايبي.
- مشروع قانون رقم 82/00 يغير بموجبه القانون رقم 37/80 المتعلق بالمراكز الاستشفائية.
- مشروع قانون رقم 84/00 يغير بموجبه القانون رقم 34/95 القاضي بإعادة تنظيم الصندوق.
- مشروع قانون رقم 2/1 يقضي بحل الأعلى والمجلس الوطني لهيئة جراحي الاسنان، واحداث لجنة خاصة.
- مشروع قانون رقم 12/01 يتعلق بالمختبرات الخاصة بالتحاليل البيولوجية الطبية.

وأخير مشروع قانون رقم 13/01 في شأن التعليم العتيق.

مقترحات القوانين:

- مقترح قانون يقضي باحداث وكالة وطنية لسلامة الصحية للمواد الغذائية، تقدم به المستشار السيد أحمد العلمي.

الأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين من 29 ماي إلى 12 يونيو 2001 عدد الأسئلة الشفهية 53 سؤال، عدد الأسئلة الكتابية 24 سؤال، عدد الأسئلة التي تم تحويلها سؤال واحد، عدد الأسئلة التي تم سحبها سؤالين، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الأمين،

قبل الشروع في جدول أعمال هذه الجلسة، الرئاسة توصلت بطلب إحاطة من رئيس فريق الإتحاد الدستوري الذي يوجد في

مهمة برلمانية خارج المغرب، والذي ينيب عنه السيد المستشار الزروالي لتقديم طلب الإحاطة، لكم الكلمة، السيد المستشار لكم الكلمة.

السيد المستشار بريكا الزروالي :

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

أتدخل في موضوع الإحاطة، لأحيط المجلس الموقر علما أن الجهات الجنوبية وبصفة خاصة جهة العيون بوجدور والساقية الحمراء، تجتاز ظروفا خطيرة جدا ظروفا من الجفاف لم يسبق للمنطقة أن عرفت لها مثيلا منذ 10 سنوات، الشيء الذي تسبب في موت وفقدان الآلاف من رؤوس الإبل والغنم وبهائم الحمل، علما أن الكسب في المنطقة الجنوبية تعتبر من أهم موارد المنطقة، ومنذ أن توقفت التجارة مع الخارج أصبح هو الوسيلة الرئيسية لكسب معيشة السكان، فمن الكسب تزود الأسواق المحلية وأسواق الشمال باللحوم والصوف والجلود، ومن الكسب تشترى حاجيات السكان وتستنيل طائفة كبيرة من اليد العاملة.

فالمنطقة إذن في حاجة ماسة الى نجدة قوية من العلف المدعم والدواء، والتزويد بالماء الشروب، ورخص النقل للذين يشتغلون في تربية البقر واستثماره لتزويد الأسواق المحلية بالحليب واللحوم، هذه الفئة الأخيرة في حاجة ماسة الى رخص للنقل النخالة والفصة والشمندر ومواد علفية أخرى.

إن السبب الذي دفعنا السيد الرئيس الى هذه الإحاطة بعد أن سبق أن استقبلنا من طرف السيد وزير الفلاحة المحترم الذي أصدر مشكورا أوامره فورا للمصالح المسؤولة عن الكسب للقيام بالواجب لتزويد المنطقة بما تحتاج إليه من علف باستعجال إلا أن هذه المصلحة لازالت غارقة في الإجراءات الإدارية الروتينية، دون اعتبار هذا الأمر كارثة من الكوارث الطبيعية، تستوجب توقيف جميع الإجراءات الإدارية حتى يستقر الرفع وتعود المياه الى مجاريها.

بناءا على ما ذكر أعلاه، نرجو ونلح على وزارة الفلاحة والتنمية القروية أن تعمل وبكل ما يمكن من السرعة على تزويد المنطقة بالمواد الضرورية المستعجلة، من علف مدعم وماء للشرب ودواء للكسب، ورخص خصوصا لنقل النخالة والفصة والشمندر لمربي البقر.

كل هذا التدارك يمكن تداركه من الكسب، من ناحية أخرى أود أن أحيط المجلس المحترم علما أن صندوق القرض الفلاحي يقوم في هذا الظرف بالذات الذي تفتقد فيه المنطقة كل امكانيتها من الكسب، يقوم في هذا الظرف بضغط على صغار الفلاحين ليأتوا ديونا لا يمكن لهم بأي وجه من الوجوه أن يأدوها، فكان على وزارة الفلاحة أن تقود هذا الظرف بعين الإعتبار وأن تزود صغار الفلاحين بما يمكنه أن يعيد إليهم ما ضاعوا فيه من كسب ومن مواد هي أساس عيشهم، أتمنى أن تكون وزارة الفلاحة تتبع معنا هذه الجلسة العلنية وأشكركم والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم،

الآن ننتقل الى الأسئلة الآنية، ولدينا سؤال آني فيه استدراك، تفضل السيد الوزير.

السيد محمد بوزبع الوزير المكلف بالعلاقات نع البرلمان:

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

أولا أشكر السيد المستشار المحترم على ما أدلى به من اهتمام بالمنطقة الجنوبية التي تعاني هاته السنة بالخصوص من جفاف حاد كما تعاني منه كذلك عدد من المناطق في مغربنا العزيز، ولتأكيد وللتذكير فإن الحكومة قد برمجت كذلك في هاته السنة في إطار

البرنامج العام لمحاربة أثار الجفاف، برمجة عدد من المشاريع للتغلب على هاته الكارثة، وفي الإجتماع الوزاري الأخير أعطى صاحب الجلالة تعليماته السامية بأن يقع الإسراع في تنفيذ هذا البرنامج وأكد على ما وقع رصده من للمبالغ خاصة لمحاربة أثار الجفاف، والتي بلغت في هاذ السنة ما يقرب من 7 المليار ونص درهم، أي أكثر من المبلغ الذي خصص في السنة الفارطة وهذا يهم طبعا المناطق التي تضررت منها المناطق الجنوبية، ويعطي التعليمات على أساس أن تطبق نفس المسطرة التي سبق تطبيقها بالنسبة لتنفيذ البرنامج الأول، أي أن يقع تبسيط ما أمكن، الإجراءات الإدارية وإجراءات المراقبة التي تقوم بها وزارة المالية، وحتى يمكن أن تنفذ هاته المشاريع في أقرب الآجال وفي أحسن الظروف، وأن يكون كذلك البرنامج ينفذ بكيفية لامركزية، أي أن تعطي الإختصاصات للجهات وللأقاليم من أجل أن تضع برامجها ومن أجل أن تنفذ هاته البرامج وبالطبع بإشراك المنتخبين سواء المحليين أو الوطنيين.

فأطمئن السيد المستبشار ومن خلاله السادة المستشارين، جميعا على أن الحكومة جادة وفي كل مجلس وزاري ومجلس حكومي تثار هاذ النقطة المتعلقة بمحاربة آثار الجفاف، هناك لجنة وزارية دائمة تتبع تنفيذ هاته المشاريع، وأعطي التعليمات صارمة فيما يخص الإسراع بتطبيق البرنامج الذي يمكن للسيد وزيرالفلاحة كذلك في فرصة أخرى أن يقدمه، إما أمام مجلسكم أو أمام اللجنة كما سبق أن فعل ذلك من قبل، شكر السيد الرئيس، السادة المستشارين المحترمين.

السيد رئيس الجلسة :

ننتقل الآن إلى جدول الأعمال، لدينا سؤال آني من الفريق الكونفدرالي موجه لوزارة الصناعة والتجارة والطاقة والمعادن، ووقع فيه استدراك بإضافة اسم السيد رئيس الفريق سي عمر الإدريسي في هاذ السؤال (دردشة).

الآن ننتقل الى السؤال الأول حول نظام التقاعد بقطاع الفوسفاط، للمستشارين المحترمين السادة: عمر الادريسي، السيد خالد الهوير العالي- علي لطفي- عمر الجمايلي وعبد القادر، الكلمة لأحد المستشارين المحترمين سي عمر الإدريسي لكم الكلمة.

المستشار السيد عمر الإدريسي:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المسشتارين المحترمين،

هذا سؤال وجهناه للسيد وزير الصناعة والتجارة والطاقة والمعادن، وكيتعلق بنظام التقاعد بالقطاع ديال الفوسفاط أو مادأبنا على تسميته بالدولة في داخل الدولة، أحد الجواب ديالكم السيد الوزير على سؤالنا الكتابي حول النظام الجديد للتقاعد بالقطاع ديال الفوسفاط بتاريخ 2001/2/2 أكدتم السيد الوزير على أن هذا النظام هو اختياري ولكل عامل الحرية في الانخراط في النظام الجديد أو البقاء في النظام الحالي حسب المذكرة المصلحية 05800 الذي يضمن له كامل الحقوق، إلا أننا فوجئنا بعدما حددت إدارة مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط تاريخ 20 ماي 2001 كآخر أجل لتحديد اختيار كل عامل أم تم تمديد هذه المدة الى 31 ماي مع استعمال الوسائل اللاقانونية ولا أخلاقية من تهديد ووعيد بعدما اتضح للإدارة أن نسبة الإنخراط في مخططها جد ضعيفة مما يعتبر مسا لحق مكتسب ومحاولة لتزوير إرادة العمال.

ولقد راسلتكم النقابة الوطنية لعمال الفوسفاط المنضوية تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل السيد الوزير، قصد تدخل إيقاف هذه الحملة لذا نسائلكم السيد الوزير، ماهي الإجراءات التي قمتم بها لإحترام إرادة العمال في الاختيار والتي سبق أن أكدتم على أحقيتها؟ ماهي النتائج التي أسفرت عليها هذه العملية؟ وإلا كيما كيقولو المغاربة نهار المزيان من صباحو كيبان.

الطبقة العاملة الآن تعاني الأمرين سبق لي هذه أسبوعين درنا 2 ديال الإحاطات علما حول الوضعية المزرية لي كتعيشها الطبقة الاملة، وحنا اليوم بهاذ الصدد كنذكرو ما وقع البارح بالدار البيضاء

حيث مرة أخرى نجد أنفسنا في الفريق الكونفدرالي مضطرين باش نربطو الأشياء، المغاربة مبقاوش كيتناظروا التقاعد باش يتحسن أولا ميتحسنش، ولينا كنحسبو معهم قبل بغينا من خلالكم نشعرو الرأي العام الوطني والمسؤولين خاصة حول ما يقع وحول ما وقع البارحة بالضبط، حيث أن أحد العمال لي كان حتى هو كيتمنى يخرج تقاعد والمسمى الله يرحمو ادريس الفريزي هاذ الأخ هذا يتم اغتياله بطريقة بشعة بطريقة شنعاء من طرف واحد 200 ديال المرتزقة في المنطقة ديال لوكوس.

هذا كيوقع في هاذ الزمان لي كيدعي فيه الكثيرون أننا نعيش في دولة الحق والقانون، يقول الفقهاء لا افتراء مع أهل الواقع وهذي حقيقة واقعة كتعيشها الطبقة العاملة مثالا أمامنا جميعا، ناطقة بفضاعة ماتعانيه هذه الطبقة فمن العمال من قتل دوسا بالحافلات، حافلات رستم بالدار البيضاء ومنهم من قتل اختناقا عمال... الجديدة ومنهم من مات غرقا عمال ليديك مأخرا، ومنهم من مات اليوم على أيدي عصابات مسخرة وتم التمثيل بجثة هاذ المناضل المرحوم ادريس الفريزي لقد اتسعت رقعة العنف الوحشي الموجهة ضد الطبقة العاملة، حتى أصبحنا في الكونفدرالية نتساؤل هل بالفعل بلادنا تتقدم أم أنها تتراجع خطوات إلى الوراء؟ كذلك اسمحو لي أن أتوجه إليكم جميعا بالسؤال لمصلحة من يقع كل هذا في بلادنا ولتكونو جميعا في الصورة البشعة لوضعية الطبقة العاملة المغربية نسوق لكم في عجالة مثالين ساخنين.

لقد تعرض عمال مؤسسة سياحية موجودة بالدار البيضاء بشاطئ عين الذياب، إلى هجوم وحشي من طرف القوات العمومية تنفيذا لحكم استعجالي جائر في حق هؤلاء المسلمين، ثم على اثره اعتقال 28 من المستخدمين من بينهم 4 ديال النساء إحداهن حامل، لقد قرر اخواتنا خوض نضال دفاعا على حقوقهم فيقطعوا ليهم الفلوس ديال la retraite الفلوس ديال C.M.I.R فلوس ديال C.N.S.S ومتيتاداوش لهاذ الصناديق، الناس دارو إضراب كيحتجوا كتقطعو لينا أديولنا، كان مصيرهم بعد مادارو دعوة ضد المشغل فإذا به هو تيقوم بدعوة لإفراغهم لأنهم احتجوا على حق من الحقوق ديالهم وكان حقهم هو الهراوى والقتيل ومن بعدها تعرض الأخ فريزي إدريس المتمثل للمستخدمين، هذا ممثل المستخدمين باللوكوس للمكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي، أقول هذا لمن يتذكر لمن يناقش القطاع الفلاحي من جانب دون الجوانب الأخرى وخاصة العاملين فيه، هاذ الأخ هذا لأنه ساهم في اضراب هو مسؤول نقابي ممثل، عصابة مكونة من 200 بالسيوفة رجعنا للعهود الغابرة السيوفة والشواقر وكلى العصى وتم التمثيل بالجثة ديالو أمام الملإ أمام أنظار السلطات ولا يحركوا ساكنا.

أقول ختاما للأسف الشديد تراجعت خطوات كثيرة الى الوراء، الديمقراطية في بلادنا بدل أن تتقدم خاصة في مجال القضاء، ومن المشروع اليوم أن نتساؤل أين نحن من قضاء عادل في بلادنا؟ إننا إذ نثير انتباهكم لما تعرفه وضعية الطبقة العاملة وعموم الشعب المغربي من تردي وظهور، نطالبكم بالتدخل لا تدهور نطالبكم بالتدخل لوضع حد لاستنزاف هاته ونؤكد لكم وللرأي العام الوطني أننا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل مهما تعددت المؤامرات والدسائس التي تحاك ضد الوطن وأبنائه، فإننا انطلاقا من مسؤوليتنا التاريخية ماضون في أداء رسالتنا الوطنية النبيلة دفاعا عن الوطن وأبنائه من عاملات وعمال إلى أن تتحقق العدالة والديمقراطية في بلادنا، أشكركم على تفهمكم لموقفنا والتطويل وشكرا لكم ولي كنتمنا وأننا نكونوا لقينا الأذن الصاغية لدى الجهات المختصة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد رئيس الفريق المحترم،

الذي تعرض لسؤاله كذلك لوضعية الطبقة العاملة، أعتقد أن السيد الوزير سيستعمل مقتضيات النظام الداخلي وسيجيب على هذا السؤال فيما بلغ إليه، لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد مصطفى المنصوري وزير الصناعة والتجارة والطاقة والمعادن:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

استمعت بإمعان الى الوقائع التي وفي بها الأخ الإدريسي رئيس الفريق الكونفدرالي وفي الحقيقة أن الوقت ليس كافيا لا الإجابة على هذا السؤال أو الأسئلة الواسعة ولكن بودي أن أجيب على السؤال الأصلي الذي قدم إلي، ويهم إشكالية نظام التقاعد بقطاع الفوسفاط، في البداية الكل يعلم المستشارين المحترمين يعلمون كذلك أن إشكالية التقاعد أو مؤسسات التقاعد أو صناديق التقاعد في عدة مؤسسات عمومية كانت قد عرفت عدة اختلالات. وبذلك كانت هناك تراكمات تعد بملايير من الدراهم اليوم وصلنا الى أزمة فيما يخص إعادة تطهير هذه الصناديق من هذه المشاكل التي تراكمت لمدة سنين، فالإشكال مطروح في عدة مؤسسات عمومية وأتذكر مؤسسة المكتب الوطني للسكك الحديدية الذي وصل العجز إلى ما يناهز 4 ملايير من الدراهم، هناك كذلك مؤسسة المكتب الوطني للكهرباء وعدة مؤسسات أخرى تشكو من نفس الإشكال.

فيما يخص قطاع الفوسفاط بالضبط. فعلا راسلني المستشار المحترم، فيما يخص هذه الإشكالية وأجبت كتابيا، بحيث أنني مازلت أؤكد أن هذا النظام هو نظام اختياري، وبالفعل فالمشروع الجديد جاء ليواكب بعض التطورات وليواكب كذلك بعض اختصاصات المؤسسات فيما يخص المهام فلا يمكن لمؤسسات عمومية أن تقوم بعدة مهام مختلفة، فلدى ارتأت الحكومة أن تتكلف كل مؤسسة بمهامها وباختصاصاتها، وبذلك أخرجت هذه الصناديق إلى مؤسسات عمومية مختصة، وفيما يخص بالضبط اشكالية قطاع الفوسفاط فهذا النظام الجديد له عدة مزايا من بين هذه المزايا.

أولا، إمكان استمرار المستخدمين في ممارسة نشاطهم المهني لمدة إضافية يحصلون عليها بتقاعد إضافي كذلك.

ثانيا تحسين مبلغ المعاش للمتقاعدين الذين سيختارون هاذ النظام الجديد بنسبة تفوق ٪ 30 بمقارنة مع المعاش القديم، وقد تظمت مجموعة الفوسفاط عدة لقاءات مع النقابات الفوسفاطية وأصدرت نص النظام بتشارك معهم والمذكرات التطبيقية اللازمة لتمكين العمال من اتخاذ قرارهم، وأريد أن أؤكد مرة أخرى أن هذا النظام هو اختياري وقد أعطي تمديد جديد فيما يخص هذه المدة الزمنية إلى غاية سيبتمبر 2001، وفيما يتضح أن لحد الآن هناك فئة من العاملين الذين سجلواأنفسهم، وهناك فئة أخرى لم يسجلوا لحد الآن فأرى من الازم إذا ارتأى الإخوان المستشارين المحترمين الذي يهمهم الأمر أن نجمع لجنة مختصة في هاذا المضمار لنعطي التوضيحات اللازمة والتدقيقات فيما يخص هذا النظام الذي في الحقيقة هو إشكالية اظن فيها عدم التفاهم ما بين الادارة والنقابات. وبالامكان لهذه اللجنة أن تقوم باعطاء رأيها وكذلك بتقريب الآراء ما بين المؤسسة والنقابات. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

المستشار السيد خليد لهوير العلمي

هناك تعقيب للمستشار المحترم السيد العلمي.

السيد الوزير.

أولا في البداية لا بد ما نسجلوا واحد المسالة هو أننا كنتفاجأو كفريق كونفدرالي من الحكومة لي كان مفروض أنها جات مشروع مجتمعي، أنها كتقول في إطار أن هاذا النظام الجديد للتقاعد هو فيه امتيازات، في الوقت لي كنسجلوا أن أولا 2 المؤشرات:

كاين ارتفاع نسبة البطالة، وكاين ارتفاع تكلفة المعيشة مقارنة مع السنة الماضية فهذا النظام الجديد جاء من جهة باش يمدد سير العمل، في الوقت لي كنا كنتاضروا أنه يفتح أبواب الشغل أمام أبناء شعبها، خاصة حملة الشهادات بالنسبة الإخوان المعطلين.

بالنسبة السنة الثانية هي التكلفة، فإضافة إلى المساهمات الجديدة في إطار هذا النظام الجديد كاين مساهمة الجديدة باش

ينخرط العامل في النظام الجديد، وكاين تسوية ديال السنوات السابقة، وكاين التكميل يعني ما يناهز ٪10من الأجر غدي تكون اقتطاعات جديدة بالسنة للعمال، وفي الوقت لي كاين فيه تجميد الأجور إذن هانو 2 ديال المؤشرات كيبينو مشي مزايا بقدر ما كاين هناك، أولا سد باب الشغل وكنعطي كرقم يعني في 5 السنوات المقبلة كان مفروض أنهم يتقاعدوا داخل القطاع 10.000 عاملا يعني ما يناهز 10.000 عامل وهذا كان يمكن يفتح باب الشغل أمام مجموعة العاطلين.

الجانب الثاني حنا طرحنا سؤال حول، هذي عملية يعني بحال استفتاء كان مفروض أنه الإدارة مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط، والآن تنساءلو الحكومة بصفتها أنها تشرف على هذا القطاع، انطلاقا بأنها كترأس المجلس الإداري والحكومة بصفتها أنها تشرف على هذا القطاع، انطلاقا بأنها كترأس المجلس الإداري والحكومة كتحضر في المجلس الرداري، ونوقش إشكالية التقاعد داخل المجلس الإداري كان مفروض مادام أنها انتهت المدة في 10 ماي ثم تمديدها وكيف قلنا استعملت وسائل وأساليب لي كتوضح بالملموس أن هناك فعلا دولة داخل دولة، وطلبنا من السيد الوزير وراسلنا في هاذ الإطار أنه يتدخل باش يحمي العمال، حماية العمال من المس لأن هذا نوع من التزوير، والإرادة كاين الاختيارية تنقلت للاجبارية وحنا هاذ الشي لي كنأديوا عليه لأن أولا خص تعطانا النتائج ديال هاذ العملية، ثانيا هذا صندوق يمول من طرف الإدارة ومن طرف أيضا العمال المبلغ ديالو إلى حدود نهاية 99 هذا ما أكداتوش الحكومة أكثر من 12 المليار دال الدرهم تم استثمارها المفروض أنه كل الصناديق يتم تسييرها من طرف الإدارة، ولكن أيضا بإشراك العمل باش يتبع الجانب المالي والاستثماري والتدبيري حتى لا نقع في مشاكل في المستقبل.

وكان نسجلوا أيضا أنه في هاذ الصندوق هذا ماكاينش مراقبة مالية وهذا يأسفنا كفريق كونفدرالي أنه مؤسسة عمومية متتخضعش للمراقبة المالية، أما فيما يخص الاقتراح ديال السيد الوزير فحنا دائما مستعدين للحوار ككونفدرالية دائما مستعدين نجلسو مع السيد الوزير باش تعطانا جميع التوضيحات في هاذ الجانب، ولكن كنطلبو أيضا التدخل لأنه كنزيدنا نأكد بأنه النظام الجديد الرسملة ديالو هذا نظام capitalisme الرسملة ديالو غدي تنتقل من 10 إلى٪8.5، فإن كاين هذا ضرب من المكتسبات فإذن خص تكون جلسة ولكن بحضور المعنيين بالأمر، الفرقاء الاجتماعيين والإدارة باش نفكروا في مشروع جديد آخر، ولكن في اشراك الفاعلين مشي بتهييؤو في تغييب العنصر البشري، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار،

ننتقل الآن، هناك تعقيب للسيد الوزير، لكم الكلمة.

السيد وزير الصناعة والتجارة والطاقة والمعادن:

شكرا السيد الرئيس،

غير التوضيح إلى اسمحتو السيد الرئيس، أنا متفق باش نجمعو اللجنة لأن هاذ الملف متشعب يجب يمكن باش نكونو داخل اللجنة باش ندرسوه على جميع جوانبه، غير بغيت بعض الملاحظات فيما يخص الرد ديال الأخ المستشار المحترم، أنا بغيت نقول بأن هاذ الإشكالية ديال التقاعد لي غادي تزيد في واحد المدة إضافية هي في صالح العامل لأن غدي تكون عندو واحد النسبة أكبر عند خروجه للتقاعد هذي الأولى.

الثانية فيما يخص الشتغيل، لا أظن أننا إلى ماكانش هاذ صندوق التقاعد الإختياري، أننا غدي نشغلوا أكثر في الفوسفاط بحيث أن اليوم تنشغلو تقريبا 26 ألف داخل المكتب الشريف للفوسفاط وبحيث أن كتلة الأجور كتاخذ أكثر من ٪25 من رقم المعاملات، غير لسبيل المقارنة شركة في أمريكا حتى هي كتقوم بعملية تأويد الفوسفاط عندها تقريبا 3500 ديال العاملين، رقم المعاملات ديالها اليوم هذه مقارنة يعني هاذ السنة رقم المعاملات ديالها تقريبا 5 المليار ديال الدولار، حنا رقم المعاملة ديال المكتب الشريف للفوفساط 26 ألف ديال الناس متيفوقش 3 المليار وشي

حاجة يعني النصف، إذن هذي مقاربة كذلك خصنا ناخذوها بعين الاعتبار.

أما فيما يخص هذا الصندوق الجديد أنا أؤكد رسميا بأن هذا الصندوق وهذا اختياري وليس يعني صندوق يلزم العاملين فإذا كانت هناك أمثلة أن تعسفوا على شي حد باش يدخل في هاذ الصندوق أنا رهن الإشارة باش نأخذ الأسماء وناخذ الإجراءات في هاذ الشأن، ولا أظن لأن كاين 26 ألف ديال الناس لا أظن أن المكتب سوف يجبر 26 ألف ديال الناس باش يدخلوا في هاذ الصندوق إجباريا، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير،

الآن ننتقل الى بقية الأسئلة المبرمجة في جدول أعمال هاته الجلسة، وهي الأسئلة الموجهة كذلك للسيد وزير الصناعة والتجارة والطاقة والمعادن، وأول سؤال موجه الى السيد وزير الصناعة والتجارة والطاقة والمعادن يهم الكهربة القروية، للمستشار المحترم السيد محمد تاضومانت، لكم الكلمة.

السيد المستشار محمد تاضومانت :

السادة المستشارون المحترمون،

في إطار السياسة التنموية التي تنهجها بلادنا بخصوص النهوض بالعالم القروي تشكل الكهربة القروية أداة أساسية في هذا البرنامج المهم، غير أننا نسجل افتقار العديد من القرى المغربية الأساسية في العيش، ونخص بالذكر هنا الأقاليم الجنوبية بالمملكة ذلك أن عدة جماعات ودواوير بإقليم طاطا لم تستفد بعد من الكهربة حيث نجد جماعات أخرى قد تمت كهربتها مما جعل الفرحة ناقصة ومقتصرة فقط على جزء من سكان هذه الأقاليم الجنوبية دون الأخرى ومن هذه الجماعات الغير مكهربة، هناك جماعة تليت بإقليم طاطا، جماعة تسينت، جماعة بني يعقوب، جماعة تكزميرت، جماعة اكيان، جماعة وداوير سموكن، وتبجوالت بجماعة تمانيرت، وأخرى بجماعة أيت وابلي ودواوير تمزرارت وتداكوست.

لذا نسائلكم السيد الوزير عن مدى تفكيركم في هاذ إتمام عملية الكهربة لكل هذه الجماعات وعن الإجراءات والتدابير التي تنوي اتخاذها في هذا المضمار، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم،

الكلمة هناك سؤال موالي يتعلق بنفس الموضوع، وهو حول كهربة العالم القروي للمستشارين المحترمين السادة عمارة الحاج عمارة، محمد صالح قميزة زهير حسن عبد الله بوزيد وحسن توغلست، الكلمة لأحد المستشارين.

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

في فريقنا فريق الحركة الوطنية الشعبية دائما نطرح نفس الأسئلة تقريبا حول الكهربة بالعالم القروي، لماذا هناك مواطنين بدون كهربة، المشكل السيد الوزير هو بمناسبة الجماعات الفقيرة والسكان الفقراء الذين يطالب منهم مساهمة في برنامج في جهة مراكش تانسيفت الحوز، وخصوصا بالذكر إقليم شيشاوة، ماهو حل السيد الوزير في غياب قدرتهم على المساهمات المادية من طرفهم، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم،

إذا سمحتم بعد جواب السيد الوزير، تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والتجارة والطاقة والمعادن :

شكرا السيد الرئيس المحترم،

أجيب إذن مباشرة علي السؤالين المقدمين من طرف المستشارين المحترمين، فيما يخص السؤال الأول أريد أن أذكر بأن

المكتب الوطني للكهرباء قام بإنجاز أكثر من ٪ 46 من الكهربة بالعالم القروي إلى أواخر سنة 2000، فهذه النسبة كانت تقريبا ٪16 قبل 1994، فبإيجاز يكهرب حاليا أكثر من 1500 دوار كل سنة ابتداء من 2000 وبغلاف مالي سنوي يقدر بمليار و500 مليون درهم يعني غلاف سنوي مهم جدا، وهذا مجهود كبير من طرف الحكومة في هذا المضمار، فإلى غاية 2000 كهربة حوالي 6093 دوار تحتوي على 594 ألف مسكن هذا من 96 إلى غاية 2000.

ففي ما يخص التغطية فعلا هناك تفاوتات ما بين الأقاليم وهذه إشكالية مطروحة لأن التجهيزات خاصة في ما يخص التيار الكهربائي المرتفع والمتوسط، هناك بعض الأقاليم متيدوزوش فيه هانوك الخطوط ديال هاذ التيار، ولاحظنا فعلا أن بعض الأقاليم يصعب كهربتها إذا لم تكن هذه الخطوط تمر في هذه الأقاليم، فبذلك في المدة الأخيرة طلبنا من المكتب الوطني للكهرباء أن يقوم بدراسة معمقة حول الخطوط التي تمر عبر الأقاليم والتي تنقل التيار المتوسط والتيار العالي وذلك بغية خلق توازن ما بين الأقاليم، بحيث عندما تكون هذه الخطوط في الأقاليم يسهل أكثر لكهربة القرى والدواوير، فبذلك سوف تعطى من الآن فصاعدا الأولوية من أجل التجهيزات الكبرى وذلك لتسهيل عملية الكهربة القروية من أجل خلق هذا التوازن داخل الأقاليم، فعلا التفاوتات بين الأقاليم موجودة.

فيما يخص الإقليم لي تكلم عليه السيد المستشار المحترم، إقليم طاطا استفاد في إطار برنامج الكهربة القروية الشمولي من برمجة 73 دوار من بينها 12 الدوار تابعة للجماعات الواردة في السؤال، جماعة تامنارت 8 الدواوير وجماعة أيت ويلي 4 الدواوير، كما تمت دراسة مدققة لحوالي 19 الدوار آخر من ضمنها 11 الدوار تابعة للجماعات الواردة في سؤالكم وذلك لبرمجة هذه الدواوير خلال هذه المرحلة بما يسمى البيرك 3 أما بالنسبة للدواوير الغير مبرمجة لعدم خضوعها حاليا لسقف الترشيح أي المعايير المعمول أؤكد لكم بأن الدراسة سوف تعاد لهذه الدواوير من أجل كهربتها، وبعد إنجاز كل هذه المشاريع إنشاء الله فمن المتنظر أن تصل نسبة الكهربة القروية في إقليم طاطا بما يناهز ٪87، أتمنى إنشاء الله أن يكون ذلك في القريب العاجل.

فيما يخص المستشارين المحترمين الذين طرحوا السؤال الآخر، الذي يهم الدواوير المرشحة للكهربة والمعايير، فأريد أن أؤكد مرة أخرى بأن المعايير(دردشة).

إذن نتكلموا على المعايير بحيث أن عندي هنا السؤال ديال السادة المستشارين، عمارة الحاج عمارة، ومحمد صالح قميزة، والحاج زهير حسن، وعبد الله بوزيد، وحسن توغلسيت يقولون نتساؤل من جديد عن المعايير التي يتم وفقها اختيار هذا الدوار من دون غيره هذا هو كنظن هو ماذا عن برنامج تخفيض أثمان الطاقة، إذن أظن أن فيما يخص المعايير، فتوخد بعين الإعتبار أولا التكلفة وكذلك هناك معايير موازية تهم على الخصوص التوازن بين جهات المملكة وهذا ما قد تكلمت عليه من قبل قليل، ولتمكين أكبر عدد ممكن من السكان القرويين من الإستفادة من الكهرباء، تقرر مأخرا الرفع من مستوى تأهيل المراكز باعتماد معيار 14 الألف درهم بدلا من 10 آلاف درهم وذلك في إطار التعليمات الملكية السامية من أجل تعميم الكهربة القروية ومن أجل تخفيض في التكلفة ديال الطاقة.

أما فيما يخص الدواوير الذي كلم عليها المستشار المحترم، فليس لي تدقيق لأنه لم يطرح لي الأسماء في السؤال، فإذا أراد أن أعطيه تفاصيل فيما يخص هذه البرمجة فسوف أكون ممنون له إما أن أراه خارج القاعة أو في المكتب لأعطيه التفاصيل حول الدواوير التي طرح الإشكالية حولها، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، هناك نقطة نظام السيد المستشار، لكم الكلمة في المسطرة بطبيعة الحال.

السيد المستشار محمد فاضلي:

شكرا السيد الرئيس،

أستسمح السيد الرئيس واستسمح المجلس الموقر، كان في إمكان من السيد الرئيس يرجع الأمور إلى نصابها إلا أنه سمعت كلاما لا يمكن السكوت عنه، وأود بهذه المناسبة أن أرجع الأمور إلى نصابها سمعت سؤالا شفويا ألقي بإسم فريق الحركة الوطنية الشعبية، أنا عضو المكتب وأنتمي لفريق الحركة الوطنية للوحدة والتضامن لا علم لي بهذا الفريق ولا بتأسيسه أو بشيء من هذا القبيل كان عليكم السيد الرئيس أن تنبهوا المستشار ليرجع إلى الفريق الأصلي فريق الحركة الوطنية للوحدة والتضامن، نحن لانعلم بهاذ الإسم والذين أوحوا بهاذ الإسم أو تكلموا بإسمه سوف يتحملون مسؤولية أو تبعية هاذ التسمية التي سموها هم وأباؤهم ماأنزل الله بها من سلطان، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار المحترم،

إذا سمحتم كما تعلمون أن السؤال هو حق دستوري للمستشار وللنائب، ويلقى بصفة يعني شخصية ويدخل في دور النائب، المعلومات التي أشرتم لها لا أعتقد أن هذا مجالها ولا يمكن للمجلس أن يناقشها فهذي قضية لها أجهزتها المختصة للمجلس، ولهذا ألتمس أن نتقيد بالنظام الداخلي لأنني عندما ناديت، ناديت على المستشارين لأن هذا حق دستوري وشخصي، والفرق لا تتقدم بأسئلة ولهذا لم أثير أي ملاحظة في هذا الموضوع، تلتمس باش نتقلوا إلى السؤال الموالي وأن نستمر في احترام القانون، تصرون السيد المستشار؟ لكم الكلمة.

السيد المستشار عبد الرحمان لبدك :

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

حنا فقط السيد الرئيس في الجلسة الأخيرة عملنا، إحاطة في إطار الفصل 128 بالنسبة لتغيير إسم الفريق، لنا الثقة في أجهزة المجلس وميمكناش ناقشوه مشي الجلسة، هاذ الجلسة مخصصة للأسئلة الشفهية فقط أما الأجهزة لنا الثقة في إطار القانون وقدمنا الطلب ديالنا والإحاطة ديلنا في إطار القانون، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار،

إذن ننتقل إلى السؤال الموالي، وهو مرتبط بهاذ الأسئلة الثانية، وهو سؤال يتعلق بالمعايير المعتمدة في كهربة القرى، للمستشارين المحترمين السادة: مبارك السباعي، عمر محب، علي أسكاتي، محمد الجوهري، الصوالحي بوزكري وعبد الرحمان دندون، الكلمة لأحد السادة المستشارين.

السيد المستشار مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

قبل أن أدخل في صميم السؤال لابد لي أن أنوه بالمجهودات الجبارة لي كيقوم بها المكتب الوطني للكهرباء هذا متنكروهش السيد الوزير، إلا أننا فوجئنا في آخر السنة الماضية برسالة كتحدوا فيها المعايير ونتسيتو السيد الوزير بأن هاذ المكتب بارم اتفاقيات مع الجماعات منذ سنة 98و99، وهاذ المعايير كيكولو بأنه هو الدوار الى فايت 3 الخشبات المواطن ميستافدش من الضوء ديالو، واش هاذ المواطن متينميش البلاد راه إلى باع غير نعجة كيعطي 400 الريال في السوق، أشعطينا لهاذ المواطن لي في البادية راه معطيناه والو، أعطيناه هاذ الضوء راه ولى داير به من هك ومن هك وخليتوه هو الوسط عمرو مايستافذ هذا من جهة.

في إطار البرنامج الوطني للكهربة القروية ثم سن أسلوب تعاقدي يتم إنجاز المشروع به بتمويل من المكتب الوطني للكهرباء والجماعات المعنية، وبمساهمة المواطن المستفيذ وذلك في إطار عقدة

تحدد فيها كل خصوصيات المشروع الذي يوقع بين المكتب الوطني والجماعات المحلية، إلا أن هذا العقد لا يحترم عند التنفيذ في غالب الأحيان إذ يتسنى من الإستفاذة مجموعات سكنية داخل الجماعة، أو مجموعة من الدور في القرية الواحدة، الشيء الذي يخلق اصطدامات مع رؤساء الجماعات ويعرقل أعمال الشركات المنفذة، وهذا يترك استياءا عميقا لدى السكان إلا أن هذه الشركات قد عملت على إيصال الأعمدة في بعض الدواوير وتمت إزالتها بعد توصلهم في آخر الوقت برسالتكم تمنع إيصال الكهرباء الى كل سكن يبعد بمسافة 150 متر، لدى اعتبارا الأهمية الخاصة التي يوليها سكان البادية لهذا البرنامج وتمسكهم الكبير بالإستفادة منه وحيث أن الكهرباء أصبحت حاليا أمرا لا محيد عنه وضرورة أساسية في الحياة اليومية.

نسألكم السيد الوزير ماهي المعايير المعمول بها في الكهربة القروية، لماذا لا تنفذ بنود الإتفاقية المبرمة بين المكتب الوطني للكهرباء والجماعات المحلية، ولماذا لا يتم الإستثناء استفادة مجموعة من الدواوير على صعيد الجماعة الواحدة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم،

الكلمة للسيد الوزير، لكم الكلمة.

السيد وزير الصناعة والتجارة والطاقة والمعادن:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

أشكر السيد المستشار المحترم على هاذ السؤال الوجيه والمهم، ولكن أظن أنا خصنا نطرحوا بعض التساؤلات الأولية قبل ما نجيب على هاذ السؤال، وإلى بغينا هاذ البرنامج باش يكون برنامج دائم، ولابد من الجهات لي كتستافد من هاذ الكهربة القروية باش تساهم في برمجة العالم القروي، ولابد لأن ممكن أنتما راكم مستشارين ديال الأمة نواب الأمة يمكن غدا تقولوا الجماعات ماتساهمش، ولكن يكون هناك خطر باش يتوقف هاذ البرنامج بحث راه هاذ البرنامج راه فيه مليار ونص درهم سنويا من أجل كهربة العالم القروي، فإذا قررنا أننا وحنا مازال على عتبة 46٪ من كهربة العالم القروي، إذا قررنا وقلنا الجماعات ميخلصوش، السكان ميخلصوش الدواور لي بعاد ميخلصوش، أنا نقول ليكم بصفة أمينة أن من هنا عامين ثلاث سنين البرنامج غدي يتوقف وغدي يوقف ميوصلش النص ديال 50٪ ديال كهربة العالم القروي.

فعلا كانت هناك برامج مع الجماعات ولكن بعض الجماعات لم تؤدي القسط ديالها ديال 20٪ لي خصوا تأديه وبذلك توقف المكتب الوطني للكهرباء من برمجة هذه الدواوير، أو أكثر من ذلك هناك تجهيزات ولكن لم تستعمل لحد الآن، أنا أظن بأن مين تيكون التزام من طرف الجماعات يجب احترام هذه الإلتزامات باش حتى مشروع هاذ البرنامج يكون برنامج وطني ويكون فيه مساهمة ويكون فيه كذلك تآزر ما بين الجهات والأقاليم، هناك عدة جهات لي كتساهم فيما يخص هاذ البرنامج، جهات خارجية كاين جهات الجماعات المحلية، كاين كذلك منظمات ومؤسسات أنا كنظن جميع هاذ الموارد خصنا نعبؤوها باش نساعدوا المكتب الوطني فيما يخص هاذ البرنامج المثالي، هو في الحقيقة برنامج مثالي، بحيث أن النسبة اليوم تقريبا وصلت النص ديال العالم القروي، وفي البرنامج ديالنا يمكن ومن الأهداف هو أننا نعمموا هاذ الكهربة في 2010 ونوصلوها إنشاء الله ٪80 في 2008، إذن هاذ المجهود الوطني لي كنديروه جميعا، لاجماعات ولا سكان والمكتب الوطني لي كيتحمل أكثر من ٪70 من التكاليف، لابد إلي بغينا باش يكون برنامج دائم ويمشي يوصل الأهداف ديالو في أقرب الآجال خصنا نساهموا وخصنا نتحملو بعض التكاليف، ولكن إذا قرروا نواب ومستشارين الأمة بأن حتى شي واحد ميشارك لاجماعات ولا سكان ونبداو بها ذيك الإمكانيات لي عندنا ونمشيو بها حتى توقف، وأريد أن أؤكد لكم أن الى درنا هاذ العملية هذي راه مغديش نمشيو بعيد، وبذلك مرة أخرى أشكر الأخ المستشار الكريم على هذا السؤال.

وأريد أن أقول له أكثر من ذلك لأن تلكم على المعايير بأن فيما يخص البرمجة، مؤخرا كذلك هناك لجن إقليمية تحت رئاسة السادة

الولاة والعمال التي أحدثت وتضم هذه اللجن ممثلين عن الجماعات المحلية والمكتب الوطني للكهرباء وكذا الممثلين الجهويين لوزارة الصناعة والتجارة والطاقة والمعادن وممثلين لوزارة التجهيز، ووزارة الفلاحة والتنمية القروية ووزارة مكلفة بإعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان والبيئة ووزارة الاقتصاد والمالية، هاذ اللجنة لي كتجمع مع السيد الوالي أو العمال أو الولاة هي من بين الأهداف ديالها ومن بين يعني الأشياء لي كتحددها، أولا مراجعة ودراسة لوائح الدواوير المرشحة للكهربة، لأن كاين عدة شكايات كتقول بأن بعض الدواوير برمجة بعض أخرى يمكن مأهلة ولم تبرمج أعطينا لي هاذ اللجنة لي مكونة من هاذ الناس كاملين الصلاحية باش هي تعيد النظر في التأهيل دايل هاذ الدواوير وتقول للمكتب الوطني للكهرباء هاهما الدواوير لي هما مأهلين، ولكن أظن بأن بدون المساهمة ديال الجماعات وراه ميمكنش نمشيو بعيد، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير،

هناك تعقيب للسيد المستشار، سي الجوهري تفضلوا رئيس الفريق.

المستشار السيد محمد الجوهري :

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيد الوزير، هاذ المرحلة لي كتكلموا عليها فتناها، لأن البرنامج بدأ من سنة 1995 هو برنامج طموح وطويل المدى، البرنامج ماهواش منحة من الحكومة لاهذي ولا من الحكومة من السابقة هو برنامج ديال التضامن ديال الجميع كل شيء كيساهم فيه، الآن قطعنا خطوات ومراحل ولكن بدأت كتبان الأخطاء لي ارتكبت، كيفاش ارتكبت هاذ الأخطاء وهو أن المكتب الوطني للكهرباء كيشعر بأنه قوي وكيعتابر نفسه طرف متميز وطرف قوي في العقد فكيعمل لي بغى، كيف كيعمل الدراسة بوحدو كيعمل الصفقة جماعية كيجمع5،4 الأقاليم وكيعمل ليهم صفقة واحدة.

لما كيوقع المشكل في جهة معينة كل شيء كيتوقف وكل شي كيخس، كيعمل الدراسة بوحدو مثلا كيجي للجماعة ديالي كيعمل الدراسة لعدد ديال الدواوير وكيجمع بعض المنازل ويحسبهم ويقول لك أنا عملت العمل ولكن هو فقط خلق الضجة وخلق العداوة ما بين مجموعة ديال الجماعات، وحنا كنتكلموا عن العالم القروي مكنتكلموش عن المدن، العالم القروي باقي مسيطرة عليه التخلف، باقي مسيطرة عليه الجهل، باقي مسيطرة عليه القبلية، باقي مسيطرة عليه التعصب ففي الجماعة ديالي مثلا أو الجماعة ديال أي واحد لي كيمثل العالم القروي، كاين من مجموعة من القبائل، لما كيجي كيدوز الخيط فوق واحد الدوار وفوق واحد الدار ودايز للدار الأخرى كيشعر هاذاك الإنسان بأنه مغربيته مبقاتش، كيشعل الضوء في الدوار لي من هنا والدوار من هنا وهاذ الدوار مشعلش فيه الضوء أشمن منطق، وكيفاش غادي نقول لداك الشخص الدراسة راه كذا، كذا، الآن الأخطاء المرتكبة هي لي كنذاكرو وعليها.

ولذلك طرحنا السيد الوزير السؤال حول المعايير، تراجع تلك المعايير، من جهة ثانية واحد الوقت كانت بدات القيمة بدات التكلفة من 2000 درهم ووصلت غاديا وكتطلع وصلت لـ 10 آلاف درهم قلنا ماكاين باس ولكن كتقول راه ولص لـ 12 ألف درهم فين هي المساهمة ديال الدولة أو 14 ألف درهم فين هي المساهمة كيفاش يمكن هاذ المواطن ولد المدينة ولد الدار البيضاء، يضوي وياكل ويشرب الماء ولكن ولد ورزازات ووجدة وأسازاك وغيرها وغيرها، لاخصوا هو يساهم وخصو هو يدخل في العمليات التضامنية، متفقين التضامن لا يفترض إلا في حالة الكوارث حسب الدستور، التضامن اتفاق ومع ذلك مغديشي نسويو مابين هاذاك المواطن العادي وبين المكتب الوطني للكهرباء لي كضمنوا الدولة ولي كتعتابروا مؤسسة شبه عمومية أو مؤسسة عمومية يمكن للدولة أن تدعمه.

فلذلك السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني..

الموضوع كيخصو يتراجع مشي على أساس أنه إلى مخلصوش غدي نوقفوا هاذ العملية لا مخصهاش توقف وخصها تزيد وخص جميع المواطنين يستافدوا منها شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم،

السيد الوزير لكم الكلمة.

السيد وزير الصناعة والتجارة والطاقة والمعادن:

شكرا السيد الرئيس،

أنا لا أنزه المكتب الوطني للكهرباء على الأخطاء لي يمكن تكون كجميع المؤسسات العمومية وكجميع الأشخاص، فعلا اليوم كاين واحد التجربة إلى غير ذلك يجب تقييم هاذ التجربة ونشوفو أشنو هو مكامن ديال الأخطاء فين كاينة وأشنو هما كذلك الإيجابيات، غير بغيت نقول من الناحية التقنية بأن السيد المستشار المحترم، جاء في كلامو بعض الأشياء لي يمكن خصني نوضحها، تكلم عن التأهيل عن رقم تأهيل ديال الدراهم لي دازت من 2000 إلى 14.000 هذي راه لصالح الدواوير وصالح الساكنة، لأن قبل إلى كانت التكلفة كتفوق 10 الاف درهم المكتب الوطني مكانش كيبرمج الدواوير، الآن دوزنا لهاذ السقف 14 الآلف هاذ شي لصالح الساكنة بحيث بأن الدواويرْ التكلفة ديالهم أو الدار لي التكلفة ديالها ديال الكهربة أكثر كتوصل لـ 14 الآلف كيبرمجها مباشرة المكتب الوطني للكهرباء.

وغدي نمشيو إن شاء الله أكثر من ذلك، أنا غير بغيت نقول للسيد المستشار المحترم كذلك راه مين كيدوز الخيط فوق دار متيعنيش بأن كنحرموا هاذاك المواطن لأن الى جينا نديروا محول غير لي هاذاك المواطن، راه غدي تقام عليه واحد العدد يمكن الإخوان المستشارين راه هنا التقنيين حتى في الناس لي كيعرفوا هاذ المشاكل راه ميمكنش يكون دايز لا يعني أن إلى كات الخيط دايز فوق دار هذا يعني بأن الدار يمكن تبرونشي لأن هاذاك تيار متوسط وخطير يجب تحويله إلى تيار يعني ضعيف، هذي غير من الناحية التقنية.

ثالثا فيما يخص les macher لي كيدير المكتب الوطني الصفقات، الصفقات مفتوحة للعموم فكل مواطن بغى يحضر وكل رئيس جماعة بغى يحضر في فتح هاذ الملفات أو الأغلفة له الحق في ذلك، هذا يعني حق كل مواطن ولكن فعلا صعيب لأن كيتفتح في الدار البيضاء وكيكون الطريق كاين الناس لي بعاد إلى غير ذلك، لي هو ممكن يدار أنا في الآونة الأخيرة في الأسبوعين الأخيرين جا عندي واحد المستشار وقال لي بأن درنا دراسة تقنية من طرف واحد الشركة وقال لنا للمكتب الوطني للكهرباء بأن التكلفة أكثر من 14 الآلف وهاهي الدراسة راه قل من 14 الآلف، وفعلا رسلت السيد مشى للمكتب الوطني للكهرباء باش يبرمجوا هانوك الدواوير وهذي فعلا من الأغلاط، لأن راه واحد العدد الكبير من الدواوير في المغرب والأكثر من ذلك يمكن أخطاء وكاين يمكن حتى بعض الناس كاين محابات إلى غير ذلك مع الناس لي كاينين في الأقاليم إلى غير ذلك.

إذن يمكن تكون الأخطاء ولكن البرنامج بأكمله أظن الإيجابيات ديالو أكثر من السلبيات ويجب علينا أن نقوم هاذ السلبيات إلى كانوا والأكثر من ذلك أنا أطلب مرة ثانية من الإخوان المستشارين المحترمين باش نديرو واحد الجلسة مختصة للإشكالية ديال الكهربة ويعطيونا كذلك الآراء ديالهم إلى كانت آراء صائبة ناخذوها بعين الإعتبار ونطبقها، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير،

ننتقل الآن إلى سؤال موجه الي السيد وزير الصناعة والتجارة والطاقة والمعادن، حول حماية المستهلك، للمستشارين المحترمين السادة: الأستاذ محمد الأنصاري، مصطفى الحديوي، العربي القباج، محمد الخليفة، ومحمد العلوي، والسيد محمد القادري، والسيد محمد بلحسن خير، الكلمة لأحد السادة صارحي السؤال، سي القادري، تفضل السيد المستشار.

السيد المستشارمحمد قداري:

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إن موضوع حماية المستهلك أصبح يستأثر باهتمام جميع الفاعلين والمتدخلين باعتباره يهم الجانب الحياتي للإنسان بصفة عامة، ولقد اهتمت الأمم المتحدة بدورها بهذا الموضوع وحملت على تنمية الوعي العام لدى المستهلكين ومقاومة الغش والتلاعب في الأسعار. وذلك بمقتضى المبادئ التوجيهية المصادة عليها بالتوافق سنة 85 بناءا على القرار رقم 248/39، وقد وفرت هذه المبادئ التوجيهيةللحكومات ولاسيما حكومة البلدان النامية إطارا يستخدم في وضع وتعزيز تشريعات حماية المستهلك وإذا كانت بلادنا قد انخرطت في هاذ المنحة فإن الجهود تركزت لحد الآن على المنتجين والموزعين ليبقى المستهلك وعلى جميع المستويات الخدماتية أو الغذائية في معزل ولا يتوفر على آليات قانونية كفيلة بضمان حقوقه الاقتصادية.

وقد ثبت أن جل دول العالم اتخذت احتياطات وتدابير في هذا الشأن، وخاصة بأوربا التي وضعت قوانين صارمة يتم التنصيص عليها في دفاتر هذه الدول وذلك لأهمية الموضوع من جهة ولمصداقية العمل التوجيهي والتربوي الذي تتكفل به الحكومات من جهة أخرى، وإذا كانت بلادنا تبحث عن الإلتقاء لمستوى الدول العصرية التي تعنى بالمواطن قبل كل شيء آخر فإنه لا يمكن ترك الحالة على ماهي عليه، الآن خصوصا في ظل تطورات ميادين الاقتصاد والعولمة والمبادلات الحرة، الشيء الذي جعل ضرورة وضع أساليب عصرية وإشراك كافة مكونات المجتمع في كل ماهو متعلق بمجال الاستهلاك.

وقد سبق للمغفور له جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه أن أعلن في خطاب العرش سنة 97 أن القوانين المغربية ستعزز بصدور مدونة حماية المستهلك، ومنذ ذلك التاريخ فقد عملت وزارة التجارة بمشاركة مجموعة من الفاعلين الاقتصاديين والعصبة الوطنية لحماية المستهلك على وضع مشروع قانون يضبط العلاقة بين المستهلك والمنتج والإدارة، ويحدد مسؤولية جميع الأطراف وكيفية الحصول على التعويض من جراء الضرر الحاصل في هذا الميدان إلى غير ذلك من إجراءات التي تضمنها المشروع كالقروض والإشهار وطرق البيع، مشروع تضمن 91 فصلا موزعة عبر 12 بابا، وبصدور القانون المتعلق بالمنافسة وحرية الأسعار فإن منظومة حماية المستهلك تبقى غير كاملة وتجعل بلادنا تسبح خارج المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة، والرامية إلى مراعاة مصالح واحتياجات المستهلكين ولاسيما وضع وتعزيز سياسة توفير حماية المستهلك.

ويبدو أن سياسة وضع التشريعات الملائمة بالنسبة للمواقع الاقتصادية والاجتماعية، أي تقنين بعض الأنشطة العامة يبقى هو الحل الأنجع لضبط كل نشاط ذي أهمية استراتيجية بالنسبة حياة المواطن لأجل ضمان طمأنينته فيما يخص المجالات الإستهلاكية، وعليه فإننا نسائلكم السيد الوزير، متى تنوي الحكومة إخراج مشروع قانون حماية المستهلك للوجود؟ في انتظار ذلك كيف تتعامل الحكومة مع هذا الموضوع؟ وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير

السيد وزير الصناعة والتجارة والطاقة والمعادن:

شكرا للسيد الرئيس المحترم،

شكرا للسيد المستشار المحترم، على هذا السؤال الهام والوجيه وأريد أن أقول في هذا الموضوع بأن القانون المغربي المعمول به حاليا لا يخلو من مقتضيات متعلقة بحماية المستهلك، تضمن سلامته وصحته والحكومة كذلك هي الآن منهمكة على إيجاد أو على تهييء قانون مهم جدا يحمي المستهلك، فعلى سبيل المثال لا الحصر هناك

قانون زجر الغش لسنة 1984، قانون الأوزان، والمقاييس وقانون انتهاء الصلاحية الذي دخل مؤخرا حيز التطبيق بإصدار القرار المشترك ديال 5 أبريل 2001، وهو الذي يتم بموجبه تحديد مدة صلاحية المصبرات وشبه المصبرات والمشروبات المعلبة المخصصة لاستهلاك الإنسان والحيوان، وكذا الدرجة التي يجب أن تحفظ فيها، ثم هناك قانون 69/06 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة والذي سيدخل حيز التنفيذ في الشهور المقبلة إن شاء الله، وهناك فصول تهم عدة مواد والتي تحمي كذلك المستهلك وتخبره على ما يروج في الأسواق ولتقوية هذه الحماية وإرساءها على ركائز متينة عمدت وزارة التجارة والصناعة والطاقة والمعادن على إعداد مشروع قانون لحماية المستهلك هو في المسطرة الرسمية للمصادقة عليه. الأهداف من هذا المشروع.

أولا. الإعلام الموضوعي والواضح للمستهلك بخصوص المواد والخدمات المقدمة.

ثانيا. حماية المستهلك من المخاطر التي تمكن أن تصيب صحته وسلامته.

ثالثا. حماية المصالح الاقتصادية للمستهلك في إطار العقود التي ترتبطه بالمول وخاصة مجال البنوذ المجحفة.

رابعا. حماية المستهلك في إطار قروض الإستهلاك والعقار.

خامسا. التعويض أو إصلاح الأضرار الذي يتعرض له المستهلك.

سادسا. حق التمثيلية والدفاع عن المستهلك من خلال جمعيات للمستهلكين، وبالنظر إلى أن حماية المستهلك لا تقتصر على توفير الإطار القانوني فقط، وبالإضافة إلى أعمال اللجن المختصة بمراقبة الأسعار وجودة المنتخبات والخدمات تقوم الوزارة بالعديد من الأنشطة التحسيسية في هذا المجال. وتقوم كذلك بدعم وتوجيه الإهتمام الى الجمعيات للمستهلك من أجل حماية المستهلك بالنظر للدور الكبير الذي تعلبه هذه الأخيرة في هذا المجال حيث ثم تنظيم دورة تدريبية لفائدة هذه الجمعيات بتعاون مع المنظمة العالمية للمستهلك، وثم كذلك تنظيم يوم دراسي بمدينة فاس يوم 7و8 مايو ويوم دراسي آخر كذلك في مدينة مكناس كل كذلك لتحسيس المستهلكين والجمعيات من يعني بهاذ المشروع القانون الجديد الذي إنشاء الله يصادق عليه البرلمان في الشهور المقبلة، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير،

الكلمة للمستشار المحترم السيد الأنصاري، قصد التعقيب.

السيد المستشار محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زملائي المستشارين،

أولا تنشكر السيد الوزير على المعلومات التي أطلعنا عليها تبعا للسؤال المطروح، ولكن السيد الوزير ورغم المجهودات التي بدلتها الحكومة والتي تبدلها في هذا المضمار، ورغم تبشيرنا بوجود مشروع قانون لحماية المستهلك فرنني أؤكد من هاذ المنبر أن هناك مشاكل مطروحة الآن على الساحة الوطنية وخاصة في العالم القروي بخصوص جودة المنتوجات وكذلك فيما يخص مدة الصلاحية وكذلك فيما يخص الأسعار، ولابد وإعتقد أنه ينبغي تفعيل جميع الأجهزة المكلفة بالمراقبة ورغم تعددها. وأبدأ بالقضية ديال ماورد في ميثاق 1976 الخاص بالجماعات المحلية والدور الذي ينبغي أن تلعبه الجماعات المحلية في هذا المضمار.

تم كذلك هناك الأقسام الاقتصادية التابعة للعمالات والأقاليم، وكذلك هناك مصالح لقمع الغش التابعة لوزارة الفلاحة، بالإضافة إلى ذلك الأقسام التابعة لوزارة التجارة وبدون أن ننسى الحسبة، ولكن هذه الأجهزة ورغم تعددها وتدارك اختصاصاتها التي حاول ظهير 1984 أن يجمعها وأن يفرض عقوبات صارمة بالنسبة للغشاشين، فإنه لازال يلاحظ في العالم القروي مع الأسف الشديد

أنه هو المقبرة لجميع المنتوجات التي مدة الصلاحية، وكذلك بالنسبة لأكل المنتوجات لي هي غير صالحة وغدي نعطي مثال، الدقيق المدعم الآن الدقيق المدعم في العالم القروي وأنا رئيس جماعة وأنتمي إلى اقليم من الأقاليم لي هي تمتاز بالدعم الكبير للدولة، فيما يخص على هذه الأجهزة أن ترى ماذا يأكل المواطنون الرمق بحيث أن الحيوانات يمكن أن تنأى عن ذلك رغم أن الدولة تدفع اعتمادات مهمة جدا تصل في بعض الأحيان إلى 50٪ لجعل المواطن يحس بكرامته ويتقوت بقوت سليم، ولكن من يستفيد من هاذ التلاعب ومن هذا الغش واستغلال المغرب القروي على الخصوص، فلابد السيد الوزير وأقولها أن تتحمل هذه الأجهزة مسؤوليتها في ميدان المراقبة، وأن تضرب بقوة على أيدي المتلاعبين في إنتظار أن يأتي ذلك القانون الذي نتمنى أن يحصل له الإعلام بطريقة واسعة لكي يعرف المواطن كيف سيتعامل لضمان حقوقه في نطاق التكتل في جمعيات حماية المستهلك، وكذلك في هذا المضمار يمكن أن نقول أنه هناك تحسيس الجمعيات لتحسيس المواطنين، أما الآن فالحالة مزرية السيد الوزير وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير طبعا موضوع شيق.

السيد وزير الصناعة والتجارة والطاقة والمعادن:

السيد الرئيس،

في الحقيقة معنديش شي تعليق ولكن غير بغيت نقول للسيد المستشار المحترم أن هاذ الإشكالية ديال محاربة الغش في الحقيقة حتى المراقبة البيروقراطية في الحقيقة ميمكنش توصل للأهداف مائة في مائة.

أنا كنظن إلى مكانش مساهمة كذلك ديال المجتمع، المجتمع بأكمله كل مدني أو الأشخاص أو الجماعات إلى غير ذلك والأحزاب كل المواطنين خصهم يحسوا بأن يكون ذلك هاذاك المثل بأن من غشنا فليس منا، إذن الحاجة لي تكون مغشوشة ويرى المواطن أن فيها غش، أظن أن من واجبه أن على الأقل يجيب واحد L'échantillon من هاذيك المادة إما للدوائر المسؤولة باش تقوم بالإجراءات، ولكن فعلا أنا متفق مع السيد المستشار المحترم أن حتى المراقبة يجب أن تقوم بدورها أحسن قيام، وكذلك إنشاء الله مع هذا المشروع قانون المهم ديال حماية المستهلك غدي تكون ترسنة قانونية لي غدي تجعل أن الغشاشة إنشاء الله غدي نحاربوهم وغدي إنشاء الله نفوزوا عليهم، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

قولا وفعلا السيد الوزير، شكرا، الكلمة الآن لصاحب السؤال الموالي وهو موجه أيضا الى السيد وزير الصناعة والتجارة والطاقة والمعادن حول مشكلة تهم شريحة من الموظفين التابعين لغرف التجارة والصناعة والخدمات، للمستشارين المحترمين السادة: أحمد المالكي، المستشار سي أحمد أبو الحسن، بن يحي، وسيمون ليفي، الكلمة للسيد المستشار المالكي.

السيد المستشار أحمد المالكي :

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيد الرئيس،

منذ بداية الثمانينات وبعد إصدار قانون تخصيص العشر الإضافي من الضريبة المهنيةالبتانتا Patenteلتمويل مزانيات غرف الصناعة والتجارة والتجارة والخدمات، تعاني شريحة من الموظفين التابعين لهذه الغرف من عدم توصلهم بالرواتب الشهرية بصفة إنتظامية بدعوى عدم توفر السيولة الكافية لأدائها بسبب تأخر استخلاص العشر الإضافي، ومازال المشكل قائم دون حل حتى هذا اليوم حيث ينتظروا الموظفين لاستخلاص رواتبهم مدة قد تصل في

بعض الأحيان إلى أزيد من 3 أشهر، وهو ما ينعكس سلبا على مردوديتهم داخل الإدارة، فضلا عن الإنعكاسات المرتبطة بالجانب الاجتماعي والاقتصادي، واضطراره اللجوء إلى الإقتراض والسلف، وحتى في هذه الحالة فهم يتعرضون لمشاكل عديدة عن المؤسسات المانحة للقروض التي تفرض عليها أداء فوائد إضافية بسبب التأخير في أداء الأقساط الشهرية.

ومما زاد الطين بلة هو تقليص بالنسبة لهذه الغرف عن ضريبة البتانتا Patente من جراء الإعفاءات التي قرها قانون المالية لسنة 2001 دون أن تعمل الوزارة الوصية بالتنسيق اللازم مع وزارة الاقتصاد والمالية لإيجاد موارد بديلة حتي تؤدي هذه الغرف واجباتها على أحسن وجه.

وسؤالي السيد الوزير المحترم كالتالي: ألم يحن الوقت بعد إيجاد الحل الأنسب لوضعية هؤلاء الموظفين خاصة وأننا نعلم بأن عددهم لا يتعدى 1000 موظف، وماهي الإجراءات المناسبة التي تعتزم وزارتكم القيام بها لتسوية المشاكل وإيجاد الموارد اللازمة لتسوية ميزانيات الغرف المهنية حتى تؤدي الدور الاقتصادي والاجتماعي المنتظر منها؟ السيد الوزير المحترم وهذا شيء ينذر بالخطر وبافلاس هذه المؤسسات الدستورية التي تعتبرمع ذلك أداة للتنمية المحلية إذا توفرت لها الشروط الضرورية وشكرا السيد الرئيس، السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار المحترم،

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والتجارة والطاقة والمعادن :

شكرا للسيد المستشار المحترم الأستاذ المالكي على هذا السؤال الذي يهم الغرف، ففعلا غرف التجارة والصناعة والخدمات تعرف عدة صعوبات مالية خلال السنوات الأخيرة وخاصة خلال سنة 2001 بسبب أولا بعض الإعفاءات التي أقرها قانون المالية 2001، إضافة إلى ذلك فإن تحصيل المداخيل لهذه الغرف من العشر الإضافية لضريبته المهنية الباطونطا يعرف نقصا كبيرا، فنسبة التحصيل العادية لا تتعدى في المعدل 80٪ من هذا المبلغ، كما أن بخصوص السنة المالية علي سبيل المثال 2001 لم تتعدى هذه النسبة خلال الأربعة أشهر الأولى من يناير إلى أبريل 10٪ من المداخيل المرتقبة.

هذي إشكالية فعلا مطروحة على مداخيل الغرف، وبهذا الخصوص عملت الوزارة على دراسة إمكانيات منح هذه الغرف موارد أخرى تضمن لها سيرا عاديا، وفي هذا الصدد اقترحت وزارة الصناعة والطاقة والمعادن مداخل جديدة لصالح الغرف، مقترحها إذن لكي نعزز إمكانية الغرف لتسيير شؤونها. كما تدارست الوزارة مع الجهات المعنية إمكانية تمويل المشاريع ذات الصبغة الاقتصادية لهذه الغرف عن طريق قروض من صندوق تجهيز الجماعات المحلية، هذا شيء إجراء جديد كذلك سوف يعطي للغرف إمكانية التدخل فيما يخص ميزانية التجهيز.

أما فيما يتعلق بأجور الموظفين الذي جاء في سؤال المستشار المحترم، فقد تم اتخاذ عدة تدابير بتنسيق مع وزارة الاقتصاد والمالية والخوصصة والسياحة لضمان أداءها بكيفية منتظمة حتى في حالة عدم وجود السيولة الكافية وذلك بتخصيص تسبيقات على المداخيل للغرف حيث يكفي إشعار الخزينة العامة بالمملكة بهذا الوضع للقيام بالإجراءات اللازمة لذلك.

أما فيما يتعلق بالغرف التي لم تتمكن بأداء رواتب موظفيها لمدة ثلاثة أشهر فإن ذلك يرجع إلى عدم قيام هذه الغرف بالتدابير السالفة الذكر فوزارة المالية هي متفقة على أن تقدم الأجور إذا لم تكن هناك سيولة داخل الغرف، ولكن يجب أخذ التدابير في حالها، إضافة الى هذا وفي إطار تهيء ميزانية الغرف ترسل وزارة الصناعة والتجارة والطاقة والمعادن دورية سنوية تحت هذه الغرف على الاحتفاظ شهريا بسيولة تعادل شهرين من أجور الموظفين قصد تفادي مثل هذه الحالات، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة، وننتقل إلى قطاع وزارة الاقتصاد والمالية، هناك سؤال يهم وزارة الاقتصاد والمالية يتعلق بمراجعة رسوم التسجيل.

للمستشارين المحترمين السادة : مومن البشير، كبور الماسي، عادل المعطي، أحمد الديبوني، سعيد التادلاوي، علي الخضراوي، ميلود عفوت، عبد الرحمان بيجي محمد هلال، محمد السلامي، محمد بلحسن، وابراهيم السالمي.

الكلمة للمستشار المحترم السيد كبور، لكم الكلمة.

السيد المستشار كبور الماسي:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

السؤال ديال الفريق ديالنا ما خفى حتى على شي حد السيد الوزير، حنا نسأل السيد الوزير مسبقا لي كان السؤال ديالنا تحط نهار 99/12/8، مات لي بغى يموت وحيا لي بغى يحى ووقع ما وقع ولدى السيد الوزير يعني المرسوم لي كان 24/1958 لعدد المرات هاذ الأسئلة حطيناها للسيد الوزير ديال التسجيل، حنا في الحقيقة مارسين المشاكل ديال التسجيل منى ماحنا بياعا ماحنا شرايا ولكن عندنا فيها خبرة لأنه كنمثلوا السيد الوزير، لأن الوقت لي جاوب السيد الوزير في الحقيقة كيجاوبنا بلجنة، أنا واحد من العضو ديال اللجنة كاين عضو في اللجنة يعني عندي تعليمات أكثر من هاذ شي ديال اللجان وتتعرف الجواب ديال السيد الوزير قبل ما كالوليا نعرفوا هاذ الشي، باش غادي يجاوبني، ولكن السيد الوزير في الحقيقة كاين هو إقليم واحد ودوار واحد مامعنى ضيعة أو بقعة أو غيرها وبالأثمنة مشي بحال بحال، كاين واحد كينوظ يشري ناض واحد المواطن أو يباع وأو شراي أو فلاح أو كيف ماكان النوع ديالو السيد الوزير كيشري من عند الورثة على الشفعة والناس ديال الإدارة ديال التسجيل كيبقاو ويديرو هذيك الأثمنة كيتمشاو عليها خيالية، كيديرو هاذاك الثمن ديال هذاك السيد يعني خاف شي أحد ميشفع عليه وكيديرها ذاك الثمن، والوقت لي ذاك الفلاح تباع ليه القروض أو باع ليه القروض أو باع ليه العيش ديالو مابقى دك الإمكانيات ديالو نظرا للغلاوات ديال الگازواط أو ديال غيرو مشى في الحقيقة السيد الوزير مشى هاذاك السيد باع ديالو، ومن بعد مشى باع ديالو أعطاه للقروض ومن بعد جاتوا المتابعة، والمتابعة تيكول ليه قاضي التسجيل الأثمنة باش بعت مشي هي هذه.

والسيد الوزير أرجوكم إلى مشي هي هانيك طبقوا الفصل ديال الشفعة راه، عندكم إذن يكون يكون التطبيق ديال الشفعة السيد الوزير راه كاين الرقم ديالو إذن الحكومة عادت فوق القانون: والله يجازيكم بخير السيد الوزير هذي الناس مشردين وراه الناس كلينين في الحبوسات بهاذ القضية هذي ديال المتابعة ديال الرسوم الأرض هذا السهل، هذا واد هذا فيها الحجر واش مكادة يمكن يكون 100 ميترو بين الملك والآخر وكنبيعو بالمشاكل ديالو، هذا كيدير 3 الملايين هذا السيد الوزير كيدير 5 الملايين ولي بغى يخرج نور يهاليه يشوفها.

اللي طنلب من السيد الوزير هذي متبقاش تعاود إلى اللجنة إلى بغات تكون تخرج إلى عين المكان أمام المواطن كيما كان نوعه وهي تقوم وهي دير التقويم ديالها وعدى السيد الوزير طبقوا المسائل اللي هي خصها طبق، مشي حنا نكمدو في البيروات ديالنا ونسدوا علينا، ويجي المواطن ونشردوه هذا عار السيد الوزير وهذي عامين باش طلبنا هاذ الشي وباقي لحد الآن هي هي، كاين شي يعني أش نكول ليك معوقين وكيطبق عليهم القانون، القانون هو مطبق على كل شي، ولكن هو باع بدرهم وكيقول لا أسيدي 2 دراهم أولا 10 فرنك للميترو لا أسيدي هذي كدير 50 ألف فرنك، ويلي هاذ اللجنة عرفنا وعرفنا اللجنة المحلية كاينة وعرفنا كله هاذ المشاكل السيد الوزير، ولكن كنقولو بغينا الاقتصاد ديال البلاد ديالنا تبقى الاقتصاد راه مشى والأسباب ديالو وهو هاذ النقطة هذي الضعنة، حيث حتى

واحد ماتلى قاد يبيع التشغيل مهم الضيعات مقدوا يبيعو مقدوا يشروا مثلا وقدوش يتحركوا.

السيد الوزير، لي بغى يبني البقع مبقاش كل شي وقف السيد الوزير من هاذ الأسباب مناش وقف، ولكن السيد الوزير لي بغينا نطلبوا منك وكنعرفوك شفافي وكتطلب الشفافية والديمقراطية ورجل عملي فبغيناك تزيد وتجاهد مع الناس باش يبقى الإستقرار ديال العالم القروي وتمشي الاقتصاد ديال البلاد ديالنا.

وشكرا السيد الرئيس

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير المحترم.

السيد فتح الله ولعلو وزير الاقتصاد والمالية:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين.

أشكر السادة المستشارين لي قدموا هذا السؤال حول مراجعة رسوم التسجيل، وفي الواقع أعطوني واحد الفرصة جديدة باش نحاول نوضح ونقوم تبسيط المسطرة المتعلقة بالمدونة ديال التسجيل، في هاذ المسطرة في هاذ المدونة، كاين واحد المادة وهي المادة 12، هاذ المادة تتعطي لقاضي التسجيل المسؤولية ديال المراقبة الي تبث له بأن الأثمان لي صرحت بها عملية العقود لا تتطابق في مكان معين ووقت معين مع الأثمان المتعامل بها، لأنه هاذاك المراقب منساوهش راه متيدافعشي لا على راسو وعلى الدولة تيدافع على الشعب المغربي وعلي المجتمع المغربي، ومن بعد هو ملزم بواحد المسطرة هاذ المسطرة أنه تيمشي يعاين المكان وتيشوف هاذيك الأرض كيدايري يعانيها واش هي خايبة؟ مزيانة؟ عالية؟ صغيرة؟ فيها الحجر؟ إلى آخره... وأشنو هي الشروط اللي فيها؟ وأشنو هو طبيعة الملك متاعها؟ وأشنو هي كذلك في وقت التقويم؟

ومن بعد هاذاك الشيء انطلاقا من هاذ المعاينة وبالاستناد على المقارنة لي كاينة في السوق وفي ذلك الوقت، كيمكن في دلك الوقت يقترح السعر ديال تحديد قيمة مقترحة الأملاك المعنية، ويفرض عليه باش يبلغ هذاقاضي التسجيل هاذ القيمة المقترحة على الملزم المعني بالأمر في رسالة مضمونة مع إشعار بالتسليم، وتيدعيه مدة شهر باش يجاوبو ويعطيه الملاحظات متاعو، ومن بعد وحتى إلى كان ذاك الثمن ديال التقييم يقل أي الرسم التكميلي، إذا كان الرسم التكميلي يقل على الثمن المعبر في العقد فلا يطبق، في إطار هاذ المسطرة هذه بطبيعة الحال كذلك الملزم عنده الحق يرفض ومامعنى يرفض يطعن في القرار والى طعن في القرار غيمشي أمام اللجنة الإقليمية للتقييم اللي تيترأسها قاضي من المحكمة الإبتدائية، ثم إن اقتضى الحال يمكن له يمشي أمام اللجنة الوطنية للتقييم ليترأسها مستشار بالمجلس الأعلى، كما أنه يمكن له الطعن في قرار اللجنة الوطنية للتقييم لدى المحكمة الإدارية المختصة، معنى هذا أن القانون لي هو في هاذ المدونة تيعطي الحقوق للملزم باش يطعن في القرارات ولكن في نفس الوقت تيمكن لقابض التسجيل باش يدافع كذلك على المجتمع، لأنه منساوش في مجال الضرائب في مجال الأموال هي أموال الشعب المغربي، هي أموال المجتمع المغربي فيجب كذلك حمايتها من كل غش ومن كل تحايل، وميكون لا غالب ولا مغلوب، لا ظالم ولامظلوم، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم،

تعقيب للسيد المستشار سي كبور.

السيد المستشار كبور الماسي:

شكرا السيد الرئيس،

تتشكر السيد الوزير على التوضيحات لي عطانا مزيان، ولكن السيد الوزير قلنا لجان ونخرجو، راه من قبل ما تجاوبني آسيد الوزير راه قلت ليك غاد تجاوبني بهاذا الطريقة لأنه عارفها، جاوبتي المرة الماضية، ولكن راه القانون ديال 12 عرفناه بأن كاين، غير تنقول أنا السيد الوزير واش بغينا نتعاونوا، يعني نتعاونوا على الاقتصاد ديال بلادنا ونتحركوا ونخدموا عمليين، وهاذ الشي كل شيء عرفناه

ولا يعقل السيد الوزير راه حتى شي واحد ما غاديش يشري 20 مليون إلى10 الملايين لأنه باش 5 ٪ ديال التسجيل السيد الوزير راه غدي يمشي يخلص غدا 20٪ ديال المتابعات، راه من الأفضل الناس راه فهمتو وعرفتو... وعاد هما كيديرو أكثر، ولكن هذا لي بغى يبيع ليك كيقول أودي لا أسيدي أنا ماعندي ماندير ديالك هذاك لي معندو فلوس راه متلى يقدر يدير الكريديات والى مدار القيمة ديالو كاملة ميعطيوه الكريدي في البانكات هذي زعمى حيدوا منها راه مبقى هاذاك المشكل اللي كان راه ينقص أولا هذي مبقاش فين يزيد، البيبان راه تسدوا عليه راه ماكاين غير الصراحة والديمقراطية.

ولكن راه كنقول أنالي نطلب من السيد الوزير الله يجازيك بخير احتراما لك يعني خصك دير لجنة لي تخرج قبل، أنا اللي كنقول ليك عضو في اللجنة أبدا واش كاين شي واحد اللي تيخرج الموضا القاضي تنعكد كداموا طف، طف ترطلف من هنا كايكول ليك هنا الثمن شحال أش الثمن، الثمن كيديرو الرئيس ديال قسم التسجيل والقاضي كاين، وهو أش غدي نقولو في الحقيقة الله غالب معندنا مانقولو، ولكن كنشوف هانوك الناس مساكن كاين لي هرب كاين متلى كاد يبيع وشري، مثله منكولو لا حول ولا قوة إلا بالله، وأنا كنقول يطبق يعني القانون ديال، نخرجوا من باب واسع ونتفاداو المشاكل القانون ديال الشفعة وهو لي كان في32/1773 ونوضوا نايظين ونحلوا المشاكل ديالنا، لي خدم بالمعقول ها حنا معه ولي مخدم نطبقوا عليه القانون، مشي نطبقو القانون حنا في البيرو هذا أحمر هذا أكحل، لا السيد الوزير يعني تطبيق القانون على الجميع غدي نكونوا صراحة.

أنا دبا نعاود نكولها 8 الخطرات أولا 10 أنا راني عضو في اللجنة وعارفها، ولكن اللجنة راه كتمشي مكنوش يديرو محامون مكنوا على مصاريف هذا هو علاش وقفوا من البيع وكول الإقتصاد مالو ماكاين، راه الاقتصاد هذا هو الأسباب ديلو لتنطلب من السيد الوزير وهو يعاود النظر في هذا، وكيما كال المدونة لي بغيتوا ديرو حاولو باش تحلو فيها المشاكل ديال السكان ديلنا، ونحاولو نحلو وهذا شرى فيرمة مثلا بمائة مليون شراها مغروسة اليوم السيد الوزير مجهزة بالطويلاسيرات غدا وماتت ذيك الفرصة كينوض يبيعها 10 المليون أو 20 مليون لأنه الله غالب، كيقول ليه لا أسيدي أنت شرتيها ب100 مليون خلص عليها 100 مليون وداو ليا 100 مليون ويديها مكاين مشكل بعض ينقص ليه 20 يبيعها غير ب 80 راه هذا هو المشكل، ولكن هاذ الشي راه مبغاتش 3 الدقائق أو 2 الدقائق السيد الوزير، وكنتمنا وبغينا واحد الجلسة تكون زعما نقعدو ليها لأرض بالشادة والفادة باش نحلوا المشاكل ديالنا.

سيدنا الله يحفظو، الله ينصرو راه بغانا نكونوا عمليين وبغانا نشوفوا المشاكل فين كاينة ونبلغوها الوزارات المعنية وباش نخدموا ونحلوا المشاكل ديالنا، وإما إلى غنقعدوا غير في محالتنا ونطبقوا هذي هذي. وأما الضريبة راه حتى مغدي يهرب عليها راه إلى ماكانت الضريبة باش غنخلصو هاذ الموظفين باش غنصوبوا الشوانط باش غنصاوبو السدود باش غنصاوبوا جميع المشاكل ديالنا حنا راه الضريبة وبغينا الضريبة نعطيوها إيلا عندنا ولكن هذي راه كتحلق ولا هلى يشفق عليها، شكرا السيد الرئيس وسمحو لي وخى طولت عليكم ماكاين مشكل.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار المحترم،

إذن ننتقل إلى القطاع الموالي، وهو قطاع وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، إذن ننتقل الى قطاع وزارة النقل والملاحة التجارية في انتظار... السيد وزير العلاقات مع البرلمان سينوب علي السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون، إذن التدابر الاستعجالية لعودة أفراد الجالية المغربية العاملة بالخارج.

للمستشارين المحترمين السادة: نجيب أبدلاس، عبد اللطيف أبدوح، عبد الكريم النصيري، عزيز الفيلالي أحمد شفيق، رفيق بناصر، وجمال بنربيعة، المستشار المحترم السيد عبد اللطيف أبدوح، لكم الكلمة.

السيد المستشار عبد اللطيف أبدوح:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

اهتماما من فريق الوحدة والتعادلية بالجالية المغربية المقيمة بالخارج والمتواجدة في كل القارات وإن كان جسرها الرئيسي في أوربا والشرق الأوسط وأمريكا الشمالية، حرصنا على طرح هذا السؤال على الحكومة في شخص السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون من أجل لفت الإنتباه الى هذه الفترة المهمة أي عبور هاذ السنة سنة 2001 بمناسبة انطلاق موسم عودة أفراد الجالية المغربية إلى أرض الوطن لقضاء عطلهم السنوية وزيارة الأهل والأحباب ومعالجة المشاكل التي تعاني منها الجالية المغربية من صعوبات ومشاكل بمناطق العبور بمدينة سبتة المحتلة ومالقة والجزيرة الخضراء بالإضافة إلى نوعية الاستقبال بمدينة طنجة.

لذا السيد الوزير المحترم ومن جديد نسائلكم عن مناهي التدابير والإجراءات الكفيلة بتوفير الشروط المناسبة والملائمة ليمر عبور الجالية المغربية في أحسن الظروف والأحوال، شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد محمد بوزبع الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان (نيابة عن وزير الشؤون الخارجية والتعاون):

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

أود في البداية أن أتقدم بالشكر الجزيل للمستشارين المحترمين السادة نجيب أبدلاس وعبد اللطيف أبدوح وعبد الكريم النصيري، وعزيز الفليلالي، وأحمد شفيق، وجمال بلربيعة من فريق الاستقلالية والوحدة والتعادلية على تفضلهم بإثارة هذا الموضوع الذي يتيح لي الفرصة لأطمئن الرأي العام الوطني بأن الحكومة المغربية قد اتخذت الإجراءات اللازمة لعودة أفراد الجالية المغربية في أحسن الظروف وهكذا وتنفيذا للتوجيهات السامية التي تفضل بها صاحب الجلالة نصره الله خلال الاجتماعين الذي ترأسهما يومي 2001/4/23 والاجتماع المؤرخ في 2001/5/2 واللذين خصص لدراسة التدابير المتخذة لإنجاح عملية العبور واستقبال المواطنين بالخارج.

لموسم 2001، أعدت هذه الوزارة خطة عمل لهذه العملية تهم المصالح المركزية والمراكز القنصلية بالخارج وأود هنا أن أذكر بأن وفدا مغربيا هاما ضم على الخصوص كلا من السيد زوليخا نصري مستشارة صاحب الجلالة ووزير الشؤون الخارجية والتعاون السيد محمد بن عيسى ووزير الداخلية السيد أحمد الميداوي توجه الى مدريد في 27 أبريل 2001 وأجرى مباحثات مع النائب الأول لرئيس الحكومة الإسبانية ووزير الداخلية ووزير الخارجية تتعلق بتنظيم عملية عبور 2001، وبهذه المناسبة أكدت الحكومة الإسبانية على استعدادها التام للعمل على أن تمر هذه العملية في أحسن الظروف.

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة تحرص على أحكام التنسيق بين جميع في هذا المجال، ولهذا الغرض عقدت اللجنة الوطنية المكلفة بالسهر على عملية استقبال وعبور المواطنين المغاربة القاطنين بالخارج اجتماع وزاريا ترأسه الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي بتاريخ 9 ماي 2001، وتقرر خلاله تكليف لجنة لبلورة الإجراءات المتخذة على صعيد مختلف القطاعات ضمن برنامج عمل متكامل ومندمج لتحسين ظروف استقبال وعبور المواطنين المغاربة القاطنين بالخارج، وفي نفس السياق عقد اجتماع للجنة المختلطة المغربية الإسبانية المكلفة بعملية العبور باشبيلية بتاريخ 17 ماي 2001، واجتماع حول عملية العبور للقناصلة العاملين بالرباط في 25 ماي 2001.

كما احتضن مقر وزارة الشؤون الخارجية والتعاون يوم السبت 26 ماي لقاءا حول الترتيبات المجمع، القيام بها خلال عملية العبور لهذه السنة جمع بين الممثلين عن الجالية المقيمة بأوربا والهيئات

القنصلية المغربية المعتمدة بأوربا وبدول المغرب العربي ومسؤولين بوزارة الشؤون الخارجية والتعاون ومؤسسة محمد الخامس للتضامن، وقد جندت هذه المؤسسة ما يقرب من 200 مساعدة اجتماعية و30 طبيبا وعدد من الممرضين وتجهيزات طبية متعددة متمركزة بـ 6 نقط للاستقبال، كما سيتم تخصيص الرقم الأخضر لاستقبال استفسارات الجالية داخل وخارج المغرب.

وهكذا يمكن تلخيص الإجراءات المتخذة من طرف وزارة الشؤون الخارجية والتعاون فيما: أولا احداث خلية على مستوى مديرية الشؤون القنصلية أو الاجتماعية مجهزة بخط هاتفي وبفاكس لمتابعة مختلف مراحل العبور واستقبال المواطنين بالخارج.

ب - تنظيم مداومة طيلة فترة العبور والاستقبال خلال أيام الأسبوع بما فيها السبت والأحد وأيام العطل.

ج - استمرار العمل بمكاتب التصديقات التابعة للوزارة والمتواجدة في كل من الرباط وطنجة والناظور وبني ملال وأكادير من الساعة 8 صباحا الى الساعة 6 والنصف مساءا بدون انقطاع.

د - التنسيق مع جميع القطاعات الحكومية والجهات المعنية بالعبور والاستقبال.

وأخيرا المشاركة في اجتماع اللجنة المغربية الإسبانية المكلفة بالعبور يوم 17 مايو 2001 بإشبيلية.

الإجراءات المتخذة على مستوى المصالح القنصلية بالخارج:

الشروع في التحضير لعملية العودة بالنسبة للمراكز القنصلية بالخارج ابتداءا من شهر مارس حيث يتم تزويد هذه المراكز بالاعداد الكافية من الجوازات وكنانيش الحالة المدنية ومختلف المطبوعات لتفادي أي خصاص قد يقع أثناء حملة تسليم الوثائق الإدارية للمواطنين استعدادا للعودة الصيفية.

- انطلاق عملية تنقل المصالح القنصلية يومي السبت والأحد الى أماكن تجمع المواطنين المغاربة، قصد إنجاز الوثائق الرسمية وتسليمها في عين المكان الى أصحابها، وذلك في إطار تقريب الإدارة من مستعمليها.

- قيام السادة القناصلة بعقد لقاءات مع أفراد الجالية المغربية وأمام مختلف الجمعيات التي تمثلهم لإبلاغهم الإجراءات المتخذة لتهيئ موسم العودة وتأمين مروره في أحسن الظروف وكذا إعطائهم جميع المعلومات المفيدة في هذا المجال، وتكون هذه اللقاءات فرصة للسادة القناصلة للتقرب من المواطنين للتعرف عن مشاكلهم ورغباتهم.

- تنظيم مداومة في المراكز القنصلية مجهزة بخط هاتفي وبفاكس تشتغل على مدى 24 ساعة.

- تأجيل العطل الصيفية وإبقاء الموظفين المنقولين الى الإدارة المركزية بمراكزهم إلى بعد شهر غشت، وتعزيز المراكز القنصلية بموظفين جدد كلما اقتضى الأكثر ذلك.

- انطلاق العمل بالمراكز القنصلية الجديدة التي ثم فتحها في اسبانيا (اشبيلية- أليريا وفالنسا وبوكوس)، وفي إيطاليا توران، وفي فرنسا بتولوز للمساهمة في عملية العودة والاستقبال.

- تجهيز المصالح القنصلية بما تحتاج إليه من أدوات العمل، وخاصة منها الأنظمة المعلوميات، وهكذا فبالإضافة إلى التحسينات التي تطرأ على البنيات التحتية لموانئ الأندلس التي تنطلق منها الجالية المغربية ستتم الزيادة بشكل ملموس في عدد البواخر الرابطة بين البلدين تفاديا لوقوع أي تأخير أو اكتضاظ وسيشارك لأول مرة تقنيون مغاربة مع زملائهم الإسبان في مهمة المراقبة التقنية للبواخر المستعملة للعبور للتأكد من توفرها على الشروط الضرورية للسلامة، وعلى غرار السنوات الماضية تجدر الإشارة إلى أنه ستقام حملات إعلامية سواء داخل المغرب أو خارجه ويتم تهيئ منشورات ستوزع على المسافرين بنقط الحدود الفرنسية والإسبانية وكذا بموانئ الإبحار وبمكاتب القنصليات ووكالة الأنباك المغربية تقدم لكم كل المعلومات حول المسار الواجب اتباعه وأماكن تواجد باحات الإستراحة على طول الطرق المستعملة.

هذه هي المعلومات التي يمكن الإدلاء بها لإعطاء بيانات واضحة للسادة المستشارين حول الاستعداد لاستقبال المواطنين في الخارج، شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار.

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس،

حقيقة لما استمعنا إلى الجواب الذي تفضل به السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان نيابة طبعا عن السيد وزير الشؤون الخارجية وكذلك باسم الحكومة، لا يسعني ومن خلال فريق الوحدة والتعادلية إلا أن نشكر السيد الوزير على كل هذه الإضاحات وهذا التصريح الذي طبعا سيصل كافة الجالية المغربية وعائلتهم و أسرهم والذي يطمئن حقيقة كافة المستشارين على هذا الاستقبال، وعلى أن هذه السنة إن شاء الله سيكون العبور في المستوى المطلوب والذي يليق بالتكريم الذي يخصه جلالة الملك نصره الله لرعاياة في الخارج، إلا أنه ولابد أن أطلب وبالمناسبة كذلك أن تواكب هذه الإجراءات إجراءات أخرى على مستوى الداخل حتى يتمكن هاذ الناس المغاربة لي غيدخلوا إن شاء الله في هاذ الصيف باش يدوزو عطلهم مريحين مشي متنقلين بين الإدارات نظرا للصعوبات لتيوجدوها كثيرة لتحقيق الأمورات ديالهم والأغراض ديالهم الواجدة في البلاد فلازال هذا المشكل كنتمناو أنه نلفت الانتباه من خلال هاذ المناسبة هذي باش تعطى تعليمات وتوجيهات لكافة الإدارات باش يسهلو المأمورية على هاذ الناس ويخليوهم يدوزو العطل ديلهم كيف تمناو هم ويمكن لهم يشوفو العائلة ديالهم والأقارب ديالهم كيف بغاو، ويعاودو يحيدو حتى الوحش ديلهم من بلادهم شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار، إذن ننتقل إلى قطاع وزارة النقل والملاحة التجارية، المشاكل التي تعترض الحجاج والمعتمرين في زيارتهم للديار المقدسة، للمستشار المحترم السيد: مولاي ادريس العلوي، لكم الكلمة.

السيد المستشار مولاي ادريس العلوي :

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

حضرات المستشارين المحترمين،

نحن في فريق الحركة الوطنية طرحنا هذا السؤال قبل بضعة أشهر، وقبل موسم رمضان وموسم الحج وحتى شرح ونفسر للحكومة الموقرة متاعب الحجاج والمعتمرين المغاربة وما أكثرها، وحتى يستفيد المواطنين من إصلاح ما يمكن إصلاحه، واستدراك ما يمكن استدراكه وهاهي الحكومة تفوت على المنتخبين ومن خلال المواطنين فرصة لاستفسارها وحطها على تقديم خدمة مقدسة كالحج والعمرة، وهذا إن لم نعتبره في فريقنا مماطلة أو تبديل للزمن والفرص، فهو نقدا بناءا لحكومة التناوب، شعور منا بالمسؤولية والموضوعية والتي تطبع فريقنا بعيدا كل البعد عن سياسة التعجيز والإنكار المطلق.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

زملائي المستشارين المحترمين،

قد يتبادر إلى الذهن أن هذا السؤال حول ظروف رحلات الحجاج للديار المقدسة، إنما يخص وزارة النقل فقط وذلك عبر المطارات والطائرات التي تقل الحجاج والمعتمرين، ولكن في الحقيقة أن هذا السؤال يخص الحكومة ككل، فهو يخص سلطات المطار من أمن ودرك ورجال الجمارك ومرشيدين وعلماء من وزارة الأوقاف، أضف إلى ذلك استظاف بلد أجنبي للمغاربة بالحجاج وما يكلف ذلك من تنسيق مع الدولة المستضيفة، كل هذا تقتضي من المتدخلين

المتعددين التنسيق المحكم لأن أي خلل أو إهمال يعرض الحجاج والمعتمرين وأقاربهم إلى متاعب إضافية هم في غنى عنها.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

زملائي المستشارين،

إليكم أبرز أهم المشاكل التي يتعرض لها الحجاج والمعتمرين منذ البداية وأثناء وحتى الرجوع إلى الوطن، فالحاج يتحمل عبر السفر من مدينة عبقريته للمطار القريب، وهنا أم المشاكل تبدأ فمثلا استقبل الحجاج لا يتم في المطارات الدولية المجهزة للمملكة بل يتم عبر مطارات أو جانب من المطارات لا تليق قدسية هاذ السفر الروحي. فكم من حاج انتظر طائرته ساعات عديدة، وكم هي التأخيرات التي سجلت في هاذ الباب، وكم حاج أو حاجة رأيناه على الأرض مرهقا في غياب ظروف الراحة، وكم حاج أو حاجة تعرض إلى إرهاق وتعب شديدين، أضف إلى ذلك الإجراءات الإدارية المعقدة، فالحاج بدل استقباله والأخذ بيده نرى لا مبالاة وهذا يسيء إلى بلد أصيل له حضارته وتاريخه وضابطه كالمغرب.

نحن لا ننكر في فريقنا ولا في الحركة الوطنية المجهود الجبار والمحمود التي تقم به حكومة جلالة الملك نصره الله وسلطات السعودية وعلى رأسهم خادم الحرمين الشريفين وفقه الله لتوفير الراحة للحجاج، ولكن الجزئيات التي ذكرت من ازدحام مصطنع ومن عدم ضبط النظام ومن تأخيرات، لابد في نظرنا من مجهود إضافي حتى نتفاداها، وحتى يبقى الأثر الإيجابي في ذهن الحاج وكمن هذه الجزئيات من أهميتها وأثرها لأن راسخة في ذهن الحجاج لإيجابيتها وسلبيتها، وكم استثمرنا في التجهيزات الكبرى، وكم كونا من أمر عليا، وكم وكم، إلا أن الاستثمار البشري الذي يخص التنظيم والتأطير والمعاملة الحسنة لازالت تنقصنا هذا لأخلص إلى السؤال التالي:

- ماهي التدابير التي سوف تخصصها الحكومة لتحسين ظروف السفر والإقامة ورجوعها إلى أرض الوطن للحجاج المغارة؟ وماهي التدابير التنظيمية لتسهيل أداء مناسك العمرة والحج للمغاربة؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير المحترم.

السيد عبد السلام زنيند وزير النقل والملاحة التجارية:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

أولا وقبل كل شيء أتوجه بالشكر الجزيل للسيد المستشار المحترم مولاي ادريس العلوي، وأهنئه على صبره الذي جعله ينتظر أكثر من سنتين الجواب على سؤاله الذي أنا توصلت به يوم 16 أبريل 1999، ولاشك أن مكتب غرفتكم الموقرة كان ارتئ أن يدرس هذا السؤال اليوم نظرا لأن من الآن ونحن نتهيء لتنظيم موسم العمرة المقبلة إن شاء الله وبعد هذا الموسم موسم الحج المقبل، أريد فقط أن أذكر أن موسم الحج بالنسبة للمغاربة قاطبة وعلى رأسهم جلالة الملك وحكومته، موسم الحج ومناسك العمرة يشكلان محطات مهمة في تاريخ المغرب وفي حياة أي مغربي ومغربية.

ولهذا فإن حكومة صاحب الجلالة محمد السادس حفظه الله ونصره لا تألو جهدا للعمل على تحسين ظروف القيام بهذه المناسك، ولاشك أن المستشارين المحترمين يقارنون بين ماكان يعمل هذي 10 سنوات مثلا أو 5 سنوات وما يعمل الآن في هذا المضمار.

لاشك أنه إما مباشرة وبمشاركتهم في هذه المناسك أو عن طريق مشاركة أقاربهم وأصدقائهم يعلمون أن سنة بعد سنة ولله الحمد تطرأ تحسينات إيجابية وجيدة ومفيدة، وذلك لأن كما تعلمون وكما أشار إلى ذلك مولاي ادريس العلوي توجد لجنة ملكية تجتمع تقريبا 2 أو 3 المرات في السنة لتقييم التجارب ولمحاولة رصد التغيرات ومحاولة التغلب على هذه التغرات، وفعلا يجب أن نتوجه بالشكر الجزيل للمملكة العربية السعودية على كل المساعدات التي

تقدمها للحجاج المغاربة وللدولة المغربية في جميع المجالات المتصلة بمناسك الحج والعمرة.

إذا كانت الأماكن المخصصة للذهاب للديار المقدسة أو لاستقبال الحجاج عندما يعودون هي بجانب أو جوانب المطارات المعتادة فذلك اعتقادا من مسؤولين على وسائل النقل في هذا البلد لتسهيل معالجة قضاياهم فيما يخص استقبالهم أو مغادرتهم أو التسجيل للحصول على مقاعدهم داخل الطائرة أو تسجيل أمتعتهم فمشي هذا عملية تمييزية وبالعكس فهي تهدف تسهيل معالجة كل القضايا المتصلة بسفر الحجاج الميامين والمعتمرين الميامين. ولهذا أنا أؤكد أن المكتب الوطني للمطارات والشركة الوطنية للنقل الجوية يسعان إلى تحقيق سعادة الحجاج والمعتمرين على هذه الطريق.

ثم لا يجب أن نغفل أن من جملة ما يساهم في الإزدحام والمتاعب كثرة المرافقين والمستقبلين فحبدا لو أدخلنا في ثقافتنا في هذا الميدان تقليص عدد من يرافق الحج أو الشخص الذي سيذهب لقضاء مناسك العمرة وكذلك في الإستقبال فهذا يحدث نوع من الإكتظاظ ويضايف العاملين على عملية من الطبيعي التسجيل والمساعدة التي يجب أن تقدم للحجاج والمعتمرين.

كذلك يجب أن نعزز تأطير الحجاج والمعتمرين لأن فعلا لاحظنا أن ربما مازال فيه نقص في باب التوعية في هذا المجال وأن عدد من المواطنين والمواطنات المحترمين عندما يذهبون إلى الديار المقدسة لا يحرصون على الالتزام بالتقيد بموعد العودة مثلا فاضرب لكم مثلا في السنة الماضية خلال موسم الحج أكثر من 20 فرد تناسوا تاريخ عودتهم والطائرة التي كانت ستقلهم انتظرتهم أكثر من ساعات عديدة ثم اقلعت دونهم وعندما أتوا في اليوم التالي من الطبيعي حدث مشكل بالنسبة إليهم وبالنسبة لكانوا مش يغادروا المطار، فهن فنحن كلنا مسؤولون عليه ويجب أن نعمل من خلال اللجنة الملكية التي تسهر على تحسين هذا العملية باش يشوفوا كيفاش نزيدوا ونحسنوا التوعية قبل الذهاب الى الديار المقدسة وخلال المقام في الديار المقدسة فالسيد الرئيس، فحنا نعمل جامدين على تحسين ظروف سفر الحجاج ومن يقوم بمناسك العمرة وباسم كل عاملين في هذه اللجنة الملكية وخاصة العاملين في قطاع النقل الجوي والبحري أنا أقدم اعتذارتنا على ما يمكن قد اعتراهم في الماضي من تقصير من طرفنا وكذلك أتمنى أن يكون هذا التقصير من موجبات قبول مساعيهم وحجم وعمرتهم. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير المحترم،

الكلمة للسيد المستشار السي العلوي.

السيد المستشار مولاي ادريس العلوي :

شكرا السيد الرئيس،

كنشكر بدوري السيد الوزير المحترم بتفضله على الجواب القيم ، وفي الحقيقة إن الحرص والتحسيس والمراقبة ديال المتدخلين لابد تعطي النتائج ديلها ولكن كتبقى جازم بأن الظروف ديال جوانب المطارات كتبقى لا تليق أنا كنقولها بصراحة لأن كنشوفوا مطار محمد الخامس شحال فيه ديال المسافرين كيوقع اكتضاض ولكن الأمور كتمشي عادية إلى آخره في حين حيت كنجيوا نعالجوا جانب ديال الحجاج كلقاوا شوي بأن هناك تقصير ولكن على كل حنا كنشكروا السيد الويزري على صراحته وكان احنا كان أملوا فيه وفي حكومة التناوب بأن في الحقيقة كل موسم جا إلا وكان نحسوا بأن هناك تقدم ملموس، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم،

الآن ننتقل الى السؤال الثاني بطء إجراءات الإستقبال بالمطارات، للمستشارين المحترمين السيدين قاسم الغزوي وحسن واهروش الكلمة للسيد الغزوي السي قاسم...

السيدان المستشاران الغزوي السي قاسم :

سيدي الرئيس،

معالي الوزير،

إخواني المستشارين،

ففريق فريقنا فريق التجديد التقدم الديمقراطي لقينا السؤال علما منا أنه حقيقة كان هناك واحد التقدم ملموس في الزوار سواء الأجانب أو المغاربة إلى بلادنا كل مسافر مسافرمن اللي كون راجع للبلاد إلا وكيحس أنه كاينة هذ البطء في الإستقبال وفي تسليم أمتعتهم والخروج من المطار، وهذا متيقلش حقيقة على السؤال اللي جابه الزميل فيما يخص هاد البطء، والقينا هذ السؤال علما منا وانطلقا من التوجه الحكومي البرنامج الحكومي وانطلقا من الخطاب الملكي السامي والداعي إلى تفعيل القطاع السياحي. تتلاحظ بلادنا أنها كاين واحد العدد ديال الزوار لتيتوافدوا على بلادنا ولكن هذا البطء كيخلي لينا واحد الثغرة ديال نقد تيستغلوه المنافيسين في القطاعات سواء الإستثمارية أو السياحية فبغينا من خلالكم معالي الوزير ومن التصريح ديالكم لي هو غيكون التصريح ديال الحكومة واش هذ العجز هذا، تيرجع فقط أنه القدرات البشرية كاينة اليوم التطور التكنولوجي، فيما يخص المراقبة والإستعلامات الإستخبارية موجودة اشناهي هذه الإسباب لتتجعلنا أنه يتلاحظ علينا هذ البطئ أي مسافر وصل إلى المطارات في كل مطارات، حتى في مطار محمد الخامس كاينة هذ البطئ حيث أنه إي زائر تيبقى واحد الساعة ولاساعتين باش فقط يتطبع ليه PASSPORTعاد يدوز للمراحل الأخرى في حين أنه كاين طاقات بشرية وكاين عمل بغينا هذ التحسين وهذ التفعيل ديال هذ العمل يتوازى مع هذه البرامج الطموحة بش نفعلوا هذ العمل وما تكونش محطة ديال الانتقادات من طرف الحاسدين وشكرا معالي الوزير.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار،

الكلمة للسيد الوزير،

السيد وزير النقل والملاحة التجارية،

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

إنه لمن دواعي السرور أن أتوجه بالشكر الجزيل للسيد قاسم الغزوي والسيد حسن واهروش على تفضلهما بتقديم هذا السؤال ولاشك أن كل واحد منا عندما يسافر الى الخارج في أي إطار، سواء كان قطاع السياحة أو سفر للعمل فهو يلاحظ فعلا واحد الفرق شاسع بين المعاملة عندما يصل إلى مطار روما أو بارس ومطار مثل الدار البيضاء بخصوص الإ جراءات التي تحدث عنها المستشار المحترم ولاشك أن لي هذا الفرق سباب ودواعي وهي اسباب في نفس الوقت بشرية وتقنية، ولهذا فإن المكتب الوطني للمطارات من الطبيعي فهوالآن في طور إعادة هيكلة وتنظيمو وإن شاء الله سيسعى إلى تعزيز طاقم أو طواقم التي تهتم باستقبال المسافرين سواء كانوامغاربة أو أجانب، ومن الطبيعي أن أي مطار دولي وأنتم تعلمون ذلك هو يعمل فيه عدد من ممثلي الإدارات المختلفة، ولهذا فالمسؤولية التي تقع على عاتق مدير المكتب الوطني للمطارات هي مهمة جسيمة وصعبة لأنه تتشكل وتتجسم في التنسيق بين مختلف القطاعات الممثلة في المطار وإنشاء الله المسؤول الجديد على على رأس هذا المطار هو عازم على تعزيز طواقم الاستقبال على مختلف أنواعها من درك ورجال أمن ومضيفات وإلى غير ذلك، حتى يكون إن شاء الله، وتكون عملية الاستقبال عملية شيئا ما مريحة وتقترب من ما نشاهده في الدول الأوربية والتي نزورها من حين لآخر، وفي هذا النطاق إن شاء الله سيتم تجهيز المحطات الجوية بالعدد الكافي من الآلات الإلكترونية لمراقبة الأمتعة وتأمين سلامة المسافرين، كذلك سيتم الرفع من عدد أماكن تسجيل الأمتعة عند الذهاب وتجهيزها بالآلات الضرورية، كذلك سيتم تجهيز محطات الوصول بالآلات الأتوماتيكية لإيصال الأمتعة ذا الشريط اللي تيجيب الآلات، كذلك قررت الإدارات العامة للجمارك أن تنهج أسلوبا آخر

في المراقبة، وهو يعتمد على مراقبة اختيارية والتخفيف، إذا لم يكن الحذف من هذه المراقبة الجمركية عند تسجيل الأمتعة للمسافرين، كذلك إن شاء الله أعتقد أن الأمر أصبح معمول به أحدثت ممرات حمراء وخضراء في بعض المطارات وذلك حتى الشخص اللي يقول أو يعتقد أنه معندوش شي حاجة اللي خصها يصرح بها يدوز للمر الأخضر ولكن من الطبيعي يتحمل مسؤولية كبيرة لأنه إذا استجوب من رجال الدرك وضبط وهو حامل ما يمكن أن يؤدي عليه واجبات الجمرك مثلا سيعاقب، فعدة إجراءات من هذا القبيل، السادة المستشارين المحترمين هي تتخذ الآن وستتخذ في الشهور المقبلة وذلك لجعل مطارتنا إن شاء الله تقترب من مستوى المطارات الأوربية. وذلك في نطاق ما أشار إليه المستشار الموقر، وهو أننا من هنا إلى 2010 أن نستقبل جحافل إن شاء الله من السواح وفي هذا الإطار أنتم تعلمون المجهود الجبار الذي قامت به الدولة في تشييد عدد من المطارات في عدة جهات من المملكة.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير،

هناك، إذن، ليس هناك تعقيب، نشكر السيد وزير النقل والملاحة التجارية على مساهمته القيمة.

وننتقل إلى قطاع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، سؤال حول مسطرة توزيع منح التعليم العالي.

للمستشارين المحترمين السادة : أحمد الديبوني، محمد هلال، محمد السلامي، ميلود عفوت، وبلحسان محمد ، عبد السلام الودي، اسماعيل قبوح، سعيد التدلاوي وابراهيم السالمي.

السيد المستشار المحترم الأستاذ ابراهيم السالمي.

لكم الكلمة.

المستشارالسيد محمد السلامي :

بسم الله الرحمن الرحيم،

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

زملائي المستشارين،

لا يخفى عن الجميع بأن المنحة لا تعطى إلا للطلبة المتوفرة فيهم الشروط الذين هم في حاجة إليها، وإن هناك شروطا يبرز توفرها في الراغبين في الحصول عليها، مع العلم أن كثيرا من الطلبة يشتكون من عملية الإقصاء رغم أن ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية تخول لهم هذا الحق، لذا نطرح عليكم السيد الوزير السؤال التالي :

- ماهي المعايير والمقاييس الموضوعة التي تعتمد ونها في توزيع المنح؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشارالمحترم.

الكلمة للسيد الوزير، لكم الكلمة.

السيد نجيب زروالي وارتي وزير التعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

بصدد هاذ السؤال، أود في البداية أن أتقدم بالشكر إلى السادة المستشارين المحترمين اللي تقدموا بهاذ السؤال القيم، وارتباط بهاذ الموضوع أريد في البداية أن أشير إلى المجهود التي تقوم به الدولة فيما يتعلق بمجال الخدمات الاجتماعية المقدمة للطلبة، وفي هذا الباب لا بأس من التذكير بأن هاذ المجال يرصد له (مليار سنتيم 72) سنويا بالنسبة الحالية، كما أن هاذ المجال كيخول (54 مليار سنتيم) تخصص للمنح وهذا بالفعل ما خصص للمنح برسم السنة الجامعية لكي يستفيد منها 114 الألف ممنوح، هذا اللي كيجعل أن نسبة تلبية طلبات المنح لحاملي البكالوريا الجدد بالنسبة لـ 72 عمالة وإقليم يصل إلى ما بين 68% و100% في المعدل الوطني

هاذ النسبة وصلت إلى 67%، علاوة على أن بعض العمالات والأقاليم بالنسبة للطلبة المنحدرين من هاذ العمالات وهي أقاليم نائية يستفيدون بنسبة 100% من المنحة، هذا من جهة، من جهة أخرى في سنة تاريخ 30 يونيو 93 صدر السيد الوزير الأول تحت عدد (86 / د) مذكرة منشور يقضي بتحويل المنح لمن هم في أمس الحاجة إليها في حدود حصة تحدد سنويا، وهاذ الحصة بالنسبة لكل إقليم أو عمالة يتم تحديد عددها انطلاقا من المعايير الآتية :

- عدد حملة شهادة البكالوريا الجدد لكل عمالة أو إقليم، وكذلك اعتبار عدد المترشحين الذين أودعو ملفاتهم لطلب المنحة، ثم ثالثا اعتبار خصوصيات العمالات والأقاليم من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، مع إعطاء الأولوية للمناطق النائية، ثم رابعا اعتبار عدد الطلبة القدامى الممنوحين لكي ينبغي يجب تجديد المنح ديالهم، وأخيرا الاعتمادات المالية المخصصة للمنح في إطار القانون المالي من جهة أخرى طبقا لهاذ الدورية أو كلت مهمة تخويل المنح إلى لجن إقليمية التي بحكم قربها من المواطنين ومسؤولية أعضائها لها أمام أدق بظهور عيش الطلبة وحالتهم الاجتماعية، تضم هذه اللجن التي تعمل تحت إشارة السادة الولاة والعمال ممثلا عن المجالس المنتخبة ممثل جمعيات آباء التلاميذ، النائب الإقليمي لوزارة التربية الوطنية، المندوب الإقليمي للمفتشية الإقليمية للضرائب، وتقوم هذه اللجن بدراسة طلبات المترشحين وترتيبها حسب الاستحقاق الاجتماعي، وتنتقي أحوجهم في حدود حصة المنح التي تخول سنويا من قبل الوزارة على أساس المعايير لي تكلمنا عليها في البداية.

كما أن هذه اللجن تتولى النشر العلني للمحاضر المتضمنة لنتائج أعمالها لمرة لا تقل عن 15 يوم تقدم خلالها الطعون في هذه النتائج من طرف من يهمه الأمر، إما من الذين تقدم بطلب أو أي مواطن عندو يعني رغبة في تقديم ملاحظة على تلك اللوائح، وكذا يتم إعادة النظر في ملفات المشتكين من طرف لجنة منبثقة عن هذه اللجنة الإقليمية بناء على المعطيات الواردة في الشكايات، ويتم في الكثير من الأحيان مراجعة القرارات عند الاقتضاء، وفي نفس الوقت المصالح المختصة بوزارة التعليم العالي تقوم بإثارة انتباه اللجان الإقليمية إلى استدراك الحالات التي قد تبين لها لهذه الوزارة جدوى معالجتها بناء على الشكايات التي ترد عليها مباشرة، هذه باختصار السيد الرئيس المحترم والسيد المستشار المحترم المعايير التي نعتمدها من أجل توزيع المنح ووفقنا الله بما فيه خير البلاد والعباد، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير،

هناك تعقيب، السيد النقيب الأستاذ السلامي لكم الكلمة،

المستشار السيد محمد السلامي:

بسم الله الرحمان الرحيم

بدينا ذي بدئ أتقدم بالشكر للسيد الوزير على البيانات والمعايير التي أعطاها للرأي العام إلا أننا نطلب نطلب من السيد الوزير توضيح ما يلي :

أولا إن اللجان التي أشار أغلبها إذا لم أقل جلها لا يعلم شيئا على الملفات التي تقدم للمنح.

النقطة الثانية إذ يرى معنا السيد الوزير أن الأقاليم التي لاتوجد فيها الجامعات كلها تستحق المنح، على سبيل المثال جهة تارة، تطوان، الحسيمة، لاتوجد بها جامعة فنرى الطلاب أو طلاب العلم الذي يريدون استكمال دراستهم يستحقون المنح بالإجماع وبدون ما تميز بين تاجر وفلاحج وموظف.

ثالثا إعادة النظر في شواهد الدخل، مثلا عندنا موظف يأتي بشهادة ديال الدخل قد يكون فيها دخله 4000 درهم مثلا أو 3000 إلا أنه عندو 7 أو 6 ديال الأطفال كلهم يريدون متابعة دراستهم في حين أن هناك من يأتي بشهادة تاجر وهذا التاجر يحتمل أن يكون دخله مرتفعا جدا ومحتمل أن يكون هزيل جدا، ولذلك ألا أولم يحن الوقت لمراجعة هاته المعايير، كذلك كما هو معروف أطلب العام من المهدي إلى الحد فلماذا طلبة السلك الثالث تحرم عليهم المنح إلا من أخذ الله بيده.

رابعا أننا نعلم أن المشاكل التي تقع أحيانا وعلى سبيل المثال ومع الأسف الشديد أحداث فاس الأخيرة ناتجة عن عدم إعطاء المنح لأبناء البادية الذين يجيئون من خارج مدينة فاس لأنهم كانوا يسكنون في أحياء شعبية وليس للمجال باش نوضح المشاكل اللي وقعت في فاس نتيجة لهاته المنح، نعلم السيد الوزير أن 70% من المغاربة فقراء، ومنذ أيام قرينا أن البنك العلمي قال أن المغاربة 14% فقراء وتحت 0 ديال الفقر لذلك نقترح السيد الوزير تغيير هاته المعايير وإعادة النظر فيها والمعايير ديال سنة 93 ليست هي ديال 2001 و 2002 وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير لكم الكلمة.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس،

أشكر السيد المستشار المحترم على هاذ الملاحظات، ولاشك أن هاذ الملاحظات في محلها، وغادي نحاول فقط يعني إغناء للنقاش والحوار، من جهة من الأشياء لي كتعتمادها الوزارة، فيما يتعلق الحصة المخصصة لكل إقليم وهو بعد ذاك الإقليم عن المراكز الجامعية لي كيتسجلو فيها أبناء تلك الأقاليم هذي من الأشياء اللي تأخذ بعين الاعتبار فيما يتعلق بالميزانية المخصصة لكل إقليم ، ثانيا بالنسبة للسلك الثالث، فعلا السلك الثالث ميمكنش نكول بأنه كاين انعدام حيث عندي هنا الأرقام بالنسبة لهاذ السنة كاين 740 طالب السلك الثالث يتمتع بمنحة ولكن أكثر من هذا الآن الوزارة متقدمة بواحد المشروع وفي إطار التوجيهات لي ثم المصادقة عليها في إطار الميثاق لتربية والتكوين وهو خلق منح خاصة من أجل تحضير الدكتورة منح للدكتورة ولي هي غتكون القيمة ديالها محترمة تسمح للطالب لي هو مجاز اللي هوحاصل على ديبلوم الدراسات العليا المعمقة باش يهيء الدكتوراة في ظروف مواتية، وفي هاذ الباب حنا الآن في مناقشة مع وزارة المالية من أجل إخراج هاذ المشروع إلى الوجود بالنسبة لمشكل السكن ولو أنه الأحداث لي تكلمتوا عليها المؤسفة والمؤلمة واللي حنا كلنا نتأسفوا عليها وكنتألموا لما حصل يعني يمكن السكن عندوا نوع من السبب ولكنها هاذي أيضا من الأشياء اللي كنحاولو نعالجوها في الإطار المشروع الآن راه يناقش أمام مجلسكم الموقر وهو المؤسسات، خلق مكتب للأعمال الاجتماعية والثقافية لصالح الطلبة واللي غادي تكلف من جملة ما غادي تكلف به السكان الطلابي، علما أن في إطار الميزانية ديال هاذ السنة تمت أيضا اتخاذ قرارات تشجيعية بالنسبة للمنعشين العقاريين لي غادي يبنيوا السكن لصالح الطلبة، هاذي كلها زشياء كنحاولو نخفو من هاذ المشاكل ديال الطلبة. وبطبيعة الحال حنا في هاذ الباب ميمكن لينا، إلا نكونوا في نفس الخندق وعندنا نفس المطامح، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير .

الآن ننتقل إلى قطاع وزارة الصحة، نشكر السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي على مساهمة ، وننطلق إلى السؤال المتعلق بتعثر انطلاق العمل بالمستشفيات الجامعية بمدينة فاس.

للمستشار المحترم.

الدكتور محمد الخضري :

لكم الكلمة.

المستشار السيد محمد الخضوري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

هاذ السؤال تطرح نهار 2000/11/127 للتذكير باش نعرفو التوقيت فاش نطرحوا الأسئلة ، مكيخفاش عليكم السيد الوزير أن

المستشفيات الجامعية كونت واحد الاستثمار مهم عملتو الدولة في جل المناطق هاذ السنوات الأخيرة، المنطقة الأولى هي فاس والمنطقة الثانية مراكش، هاذ الاستثمارات غادي تلعب دور كبير من الناحية الاجتماعية، ومن الناحية الاستشفائية من حيث المستوى ديال التطبيب ارتفع المستوى ديال تكاثر الأطبة كذلك كيرتفع والمستوى ديال العلاجات لا في هاذ المدينة ولا في هاذ الجهة ولا في الجهات اللي قريبة لها كذلك تينفعوا هاذ التواجد ديال المستشفيات ، إلا أنه لا حظنا مع الأسف أنه كاين تعثرات كبيرة في هاذ المنجزات رغم التمويل اللي تيعلنوا عليه اللي شفناه في الميزانية واللي تعلن عليه وعلى الدراسات اللي تعملات وحتى على انطلاق الأشغال بالنسبة للمستشفى الجامعي بمدينة فاس اللي تأجل وهذا ما تنبغيو أن الوزير يعطينا توضيحات في ما يخص هاذ النقطة.

النقطة الثانية هو المستشفيات المتواجدة كذلك كاين تعثر كبير وكاين مشاكل كبيرة أعتقد أنه مكاينش تحمل المسؤولية لحل المشاكل لحقاش هذ المشاكل اللي واقفة في هاذ المستشفيات الجامعية اللي عاد دخلوا ليها الجامعيين تتنعكس هاذ المشاكل على المواطن قبل كل شيء.

النقطة الثالثة وهي الوضعية المزرية ديال الأساتذة الجامعيين واللي هو في خبار الجميع الجامعيين ديال المستشفيات الجامعية واللي هما تياخدو نضالات من أجل الدفاع على حقوقهم، في هاذ النقطة كذلك كنطلبو السيد الوزير يوضح لنا أش هي المشاكل وأشنو هي الحلول اللي بصفتنا حنا هنا في هاذ القاعة وفي هاذ الجلسة المحترمة ومن خلالنا الرأي العام الوطني، وشكرا السيد الإنيس، شكرا السيد الوزير .

السيد رئيس الجلسة :

شكرا الدكتور الخضوري، الكلمة للسيد وزير الصحة المحترم.

السيد الوزير التهامي الخياري :

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

بغيت نشكر المستشار المحترم على طرحه هاذ السؤال، لأن حقيقة كثير من المواطنين والمواطنات كيساؤلو ما هو سبب التأخر في إنجاز المستشفى الجامعي.

أولا طبعا السؤال، كما قال السيد المستشار مطروح في نونبر من نونبر إلى حد الآن ديال عام 2000 كانت هناك عدد ديال المسائل، اللي بغيت نذكر هو أن تقرر إن شاء الله مستشفى جامعي ولكن مع الأسف بدون ميخرج القانون لي كينشأ مستشفى جامعي، وبدون تعيين مدير ديال المستشفى الجامعي، وهاذ الشيء أثر على ... حتى أنا مبغيتش ندخل في التفاصيل، فعلا من الناحية المالية الأمور كانت متوفرة ومع الصندوق السعودي كانوا متفقين على التمويل لدرجة أنه لدرجة أنه كما في علمكم الصفقات مرت les appels في ما يخص فاس ولا في ما يخص مراكش، فيما يخص فاس بالضبط بالخصوص لما تعين المدير الجديد وعاد شاف في التصميم ديال المستشفى ظهر بأنه تصميم متيتلائمش مع المتطلبات ديال المستشفى جامعي، وظهر بأنه غادي نصرفوا حوالي 30 مليار السنتيم والنتيجة ماشي مضمونة بالنسبة للمستقبل، فلهذا شفنا بأنه من المصلحة باش يوقع التأني وإعادة النظر في التصميم فيما يخص la fonctionalité ديال المستشفى بخصوص أن المستشفيات كتبنى ل 40،50، 60 سنة وهاذ المستشفى جامعي خصوا يكون فيه المواصفات الحالية والإمكانية ديال التطور بالنسبة المستقبل باش يتلاءم مع التطور ديال الطب خلال العقود المقبلة، مبغيتش نقول ما هي الأسباب ديال هاذ الشيء كله وكيفاش الأمور ولكن على كل حال الآن كاين اجتماعات مكثفة كنحاولو منضيعوشي الوقت في إطار la lappelle d'offreاللي كان في إطار التصميم اللي كان كيفاش يمكننا اندراركوا الأمور باش نجعلو من جهة إذن ما يمشيش الوقت، ومن جهة أخرى باش كذلك نضمنوا مستشفى جامعي في المستوى، في انتظار ما يتوقع البناء طبعا هناك فرورات لأن الطلبة الآن فيما

يخص les stages غادي يبداو في سبتمبر المقبل خص المستشفيات تكون في المستوى، وفي هاذ الميدان يمكن اللي تاكدهم بأنه بإتمال مع المدير مع المستشفى الجامعي واللي أنتما كتعرفوه، واتصل كذلك مع السلطات ديال وزارة الصحة في الولاية مدينة فاس حنا الآن كندرسوا في خلال الأسابيع المقبلة غتكون واحد العدد ديال التدابير من الناحية التنظيمية ومن الناحية إعادة الهيكلة باش نجعلوالمستشفيات اللي كاينة الآن ديال فاس في المستوى ديال استقبال الطلبة واستقبال الأطباء المتمرنين ابتداء من الدخول المقبل، وعلى كل حال حنا كنهيئوو القرارات اللي هي ضرورية لا من ناحية التجهيز ولا من الناحية ديال إعادة الهيكلة، والآن الأمور بدأت تتضح باش خلال الأسابيع المقبلة نقوموا بهاذ التدابير.

فيما يخص القضية ديال الأساتذة الجامعيين أظن الرأي العام كله كيعرف ماهو المشكل، طبعا أنا كما استقبلت الأمس وفد ديال النقابات، حق الإضراب مضمون طبعا في هاذ الميدان الإضراب لما يكون كيكون في الإنسان يتأنى أما فيما يخص اللي كيضر منو في أول الأخير هو المريض وشفت معهم قلنا بأنه حنا الآن كاين 2 المسائل ديال تطرق القضايا المشكل المطروح هو المشكل المطروح هو المشكل أساسا ديال الفلوس، يعني كاين حقيقة كاين مشكل، وقعت الزيادة فيما يخص الأجور ديال الأطبة وذاك le complement لي كياخذو الأساتذة الجامعيين داخل المستشفيات الجامعية اللي كان كيساوي الأجرة ديال الأطباء موقتش الزيادة فيه لما وقعت الزيادة في بعض الأجور ديال الأطباء، كاين 2 ديال الآراء كاين رأي كيقول نطرحوا هاذ القضية ونحلوها، وكاين رأي آخر هو اللي كندافع عليه أنا كنقول بأنه ذاك le templin-aménager احنا واصلين لو في نوفمبر المقبل، وهاذ القضية ديال إعادة النظر في الرواتب ديال الأساتذة الجامعيين في المستشفيات الجاهلية وفي كلية الطب ديال الطب نطرحوه في إطار ديال تقييم ديال التجربة ديال كون الأساتذة الجامعيين عندهم حق باش يشتاغلوا في القطاع الخاص ويكون واحد التقييم ديالها وانطلاق منها يعيدوا النظر بصفة شمولية في الوضعية ديال الأساتذة والجامعيين ديال الطب، كاين جوج الآراء أنا البارح درت ليهم الاختيار قلت لهم إلى بغيتو نمشيو في هاذ الاتجاه لي باغيوا الله يعلونكم، في الأخير وقع الاتفاق لي تكوين لجنة باش ندرسو أولا التجربة ديال هاذ templin aménager وفي نفس الوقت عند راسو الطريقة والمسائل اللي هي معقولة واللي كذلك كتلائم الضرورة ديال تحسين ازداء بالنسبة للمستشفيات الجامعية ، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير،

هناك تعقيب للسيد المستشار الدكتور الخضوري، تفضلوا

المستشار السيد محمد الخضوري :

تنشكروا السيد الوزير، وتنشكروه كذلك على هاذ الوضوح في الجواب ديالو، وكنسجلوا في نفس الوقت أنه منجزات بحال هاذ الشكل اللي تتسوى ملايير للدولة وتنعرفوا أن المستشفيات الدراسة ديالها عندها واحد الدراسات خصوصية وعندها مهندسين معماريين كذلك مختصين على الصعيد العالمي اللي كيقوموا بهاذ الدراسات، وكاين اللي كيكونوا أطباء ومختصين في الهندسة المعمارية، لاحقاش هذي مستشفيات أولا الثمن ديالها غالي.

ثانيا عندها خصوصيات تقنية، ونتساءل هنا مشي بصفتكم كوزير الحالي عن الاستمرارية ديالكم في المسؤولية أنه كيفاش تهمل هاذ الجانب ديال عدم دراسة والأخذ بعين الاعتبار الجانب الاختصاصي والخصوصي ديال هاذ البناءات المستقبلية، هاذي النقطة الأولى النقطة الثانية هو هاذ المستشفيات كنا تناقشنا في اللجنة ديال الصحة أنها خصها تاخذ واحد السياسة جديدة واحد الطابع جديد في إطار ما يسمى هاذيك الساعة في اللجنة الميثاق الوطني للصحة إن شاء الله اللي انتما التزمتم باش توقع فيه مناقشة، وهاذ المستشفيات كتلعب واحد الدور كبير ديال التكوين وديال الاستشفاء وديال التكوين والتكوين المستمر، إلا أن كنشوفوا

أن هاذ الشي مغاديش في هاذ الطريق هاذي في الحقيقة هاذ المستشفيات خصها تاخذ واحد الطابع جديد ماشي الطابع الكلاسيكي اللي كاين أنه المستشفيات تيعملوا في واحد الجانب، والأطباء الأخرين كيلعبوا واحد الجانب آخر، خص كل شي يسعى للتكوين والتكوين المستمر والعمل من أجل صحة المواطنين هي كاينة صحة واحدة المواطنين مكينش جوج ، وشكرا لهذا شكرا السيد الوزير، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الصحة :

شكرا السيد المستشار.

طبعا أنا حاولت تدارك ما كان يمكن تداركه وكان في إمكاني نزرب وهذا مشكل على كل حال كيفاش أمور تعالجت، وكنعرفوا كيفاش تكون القرارات كاين واجد المنهجية اللي في الواقع المنهجية ديال التهيء تصميم ديال المستشفى متبعشت فيه الواقع هو هذا اللي كان، لهذا أنا شفت بأنه المصلحة البلاد غادي نصرفوا حوالي 30 مليار واخا نتأخر بعض الشهور أحسن هاذيك 30 مليار تصرف وتكون عندها الإفادة منبقا وكيما نديرو راه واحد الوقت كان الحجر الأساسي غادي، وأجلنا وتأجلت الأمور لأنه ظهر بأن الأمورماناضجاش باش نمشيو للحجر الأساسي هو اللي كاين حنا كنعملوا وكنجتاهدوا آن باش في أقرب آجال تخرج لا المشروع ديال فاس،فيما يخص مراكش الوضعية أقل حدة بالنسبة للحد، فيما يخص مراكش الوضعية غير سوى إلى يمكن ليها تدارك وطبعا تنخرجوا خلاصة بالنسبة للمستشفى الجامعي ديال الدارالبيضاء باش منطيحوش في هاذ الوضعية اللي طحنا فيها.

فيما يخص الجانب الآخر أنتما أهل المهنة كتعرفوا كاين القرار السياسي، ولكن التنفيذ ديالوا راه ماشي ساهل، لأن كاين الضرورة ديال إعادة النظر في واحد العدد ديال العادات في واحد العدد ديال التقاعد وراه خص شويا ديال الوقت، ولكن اللي يمكن لي نأكد لكم بأن احنا في الطريق الصحيح، فيما يخص فاس مثلا الآن عندنا مشكل ديال الدور هذا شعار ديال الدور ديال التأهيل عن المستشفيات الجامعية ديال باقي المستشفيات ولكن انتما كتعرفوا بأن فاس باقي عندها مشكل حتى المستشفيات الجامعية وباقي معندهاشي الأطر من هاذ الناحية العددية الكافية باش يمكن ليها تدارك وطبعا تنخرجوا خلاصة بالنسبة للمستشفى الجامعي ديال الدارالبيضاء باش منطيحوشي في هاذ الوضعية اللي طحنا فيها.

فيما يخص الجانب الآخر أنتما أهل المهنة كتعرفوا كاين القرار السياسي ولكن التنفيذ ديالوا راه ماشي ساهل، لأن كاين الضرورة ديال إعادة النظر في واحد العدد ديال العادات في واحد العدد ديال التقاليد وراه خص شويا ديال الوقت ولكن اللي يمكن لي نأكد لكم بأن حنا في الطريق الصحيح، فيما يخص فاس مثلا الآن عندنا مشكل ديال الدور هذا شعار ديال الدور ديال التأهيل عن المستشفيات، ولكن انتما كتعرفوا بأن فاس باقي عندها مشكل حتى المستشفيات الجامعية وباقي معندهاشي أطر من هاذ الناحية العددية الكافية باش يمكن ليها تقوم بالعمل ديال التأطير وديال التكوين داخل المستشفيات الجامعية وتقوم تعاونا فيما يخص إعادة الهيكلة لأن الأمور مع الأسف كاين التوجه والتطبيق ديالو راه خصو شويا ديال الوقت، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير،.

نشكر السيد وزير الصحة العمومية على مساهمته في هاذ الجلسة، ونخبر أن السؤال الثاني قد تم تأجيله بناءا على طلب صاحب السؤال الذي تغيب عن هذه الجلسة، وسيطبق في شأنه مقتضيات النظام الداخلي.

الآن ننتقل إلى وزارة ، الوزارة المنتدبة لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية المكلفة بالمياه والغابات.

السؤال الأول - محطات البحوث بإدارة المياه والغابات .

للمستشار المحترم السيد إدريس الراضي . لكم الكلمة سي ادريس الراضي.

المستشار السيد إدريس الراضي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارون،

تعلمون السيد الوزير أن إدارة المياه والغابات تتوفر على محطات للبحوث والدراسات تساهم بشكل واضح في الحفاظ على ثرواتنا الغابوية بل وتعلم أيضا على تطوير تقنيات عرش الأشجار، كما تعلمون السيد الوزير أن هذه المحطات قد توصلت في السنوات الأخيرة إلى اكتشاف أنواع من الأغراس أكدت هذه المحطات أنها وفيرة الإنتاج وسريعة النمو إلا أن النتائج أكدت عكس ذلك، حين صارعت إدارة المياه والغابات إلى غرس مساحات كبيرة بتكلفة مالية باهضة في مناطق تقل فيها التساقطات المطرية دون أن تعمل إلى إجراء تجارب مختبرية وميدانية، كما هو جاري به العمل في هذا الشأن، ولقد كان نتيجة هذا الإجراء هو فقدان الآلاف من الأراضي التي ثم غرسها والتي كلفت أزيد من 5 الملايير ديال السنتيم تقريبا وهو ما جعل الجماعات السلالية والجماعات المحلية التي انخرطت في هذه العملية تواجه مصيرا مجهول فما الذي أدى إلى فشل هذه التجربة؟ وما هي الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لاستدراك هذه الخسارة الكبيرة؟ وهل فكرت الوزارة في تعويض هذه الخسارة التي منيت بها الجماعات المتضررة.

وفي نفس السياق نلاحظ حتى أن القطاع الغابوية التابعة لهذه المحطات في مختلف مناطق المملكة والتي ثم غرسها بأصناف عديدة كان الهدف منها اختيار أصناف ملائمة ومنتجة، لكن الواقع يعكس عكس ذلك إذ تعرف هذه القطاع تهمشيا وإهمالا من حيث التسيير والتدبير والدليل على ذلك إصابة العديد منها بأمراض كمرض (الفاراكونطا) ودودة الصنوبر مما جعلها تشكل مرتعا خصبا لنشر المرض في هذه المناطق المجاورة، لذا نتساءل باستغراب كيف ليمكن لهذه المحطة التي تعتبر من ضمن اختصاصاتها تقديم الإرصادات والمساعدات لمجاربة هذه الأمراض أن تكون أول من يضرب عرض الحائط هذه الإجراءات، فما هو تصوركم السيد الوزير لتفعيل دور هذه المحطة، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار،

الكلمة للسيد الوزير المحترم،

السيد حسن الماعوني الوزير المنتدب لدى وزير الفلاحة المكلف بالتنمية القروية:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

فعلا الدور اللي كتقوم به المحطة الدراسية والبحوث الغابوية مهم جدا، وتنشكر السيد المستشار سي ادريس الراضي على وضعه هاذ السؤال ، السؤال المعدل لأن السؤال الشفوي لي عندي مشي هو هذا، وبغيت هنا نوضح للسيد المستشار أن التطبيق ديال النتائج الأبحاث ما تيتم إلا بعض الدراسات، كيما جلد في السؤال ديال السيد المستشار ديال عوامل التربة والمناخ وخاصة التساقطات المطرية، باش تحدد الأغراس الملائمة لهاذ الظروف هذه، ومن خلال المضمون ديال السؤال كتبين أن المقصود هو التشجير الوراثي اللي كيتنجز بوفرة كيتميز بوفرة والإنتاج وسرعة النمو، هاذ التجربة اللي دارت في الشمال الغربي من خلال غرس 30 ألف هكتار منذ بداية هذا المشروع، نموذج شجرة (لوكاليبتوس) وبغيت كذلك تأكد أن الحصيلة على العموم إيجابية بحيث ثم رفع مستوى المردودية والإنتاج من 5 المتر مكعب إلى ما يقرب 12 المتر مكعب في الهكتار سنويا، بالإضافة للتحسن الملموس في النوعية ديال الإنتاج وبخصوص مناطق محدودة اللي معطاتش النتائج المرجوة اللي جات في السؤال ديال سي المستشار، فالمسألة كتحدد في جوج المسائل .

أولا العامل ديال الجفاف اللي أثر على التشجير الانتقائي كمختلف التشكيلات الأخرى الغابوية، وثانيا عامل الدودة هو اللي جاء في ديال (الفاراكونطا) اللي جا كذلك في السؤال اللي هو في الحقيقة سؤال وفي آن واحد جواب للسيد ادريس الراضي السيد المستشار، واشنوهماالإجراءات، الإجراءات 3 أنواع :

- فتح مساحات بين الأشجار يعني les coup-déclasser، والقطع الصحي للأشجار المصابة وإلى مات يعني les cland غير ملائمة les compsanitaire وكذلك استبدال الأصناف ديال أشجار اللي مغروسة. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير.

الكلمة الآن لصاحب السؤال الثاني

- تشجير المناطق الشمالية.

للمستشارين المحترمين السادة : حميد كوسكوس، بوطاهر أبو طاهري، ومحمد قرو.

لكم الكلمة السيد المستشار.

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

تتميز الأقاليم الشمالية عموما وجهة تازة، الحسيمة وتاونات بالخصوص بتضاريس جبلية وبتربته الهاشة الأمر الذي يجعلها عرضة للانجراف عند تساقطات المطرية، وهذا الانجراف ينعكس سلبيا على التربة من جهة وعلى السدود المتواجدة بالمناطق من جهة أخرى، حيث تملأ بالأوحال وتحتاج إلى التطهير المستمر، لذلك فإن تقوية الغطاء النباتي عبر عمليات التشيجير المستمر ضروري للحفاظ على سلامة التربة وحماية السدود، وحماية بعض المناطق من الفياضانات وكذلك دعم الحياة الفلاحية من غرس الأشجار المثمرة مثل : الزيتون واللوز وغيرها والمساحة التي تغرس حاليا ضئيلة بالمقارنة مع حاجيات هذه المناطق فعلى لسبيل المثال إقليم الحسيمة يتعدى للتشجير فيه 1000 هكتار سنويا، وهذا لا يلبي حاجيات هذا الإقليم لدى نسأل مبعاليكم هل تنوي مصالح وزارتكم توسيع المساحات المغروسة وماهو برنامجها بهذا الخصوص، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للمستشار المحترم،

الكلمة للسيد الوزير،

السيد الوزير:

بهاذ السؤال كيساهموا السادة المستشارين في التعريف أكثر بالوضائف الكبرى التي تقم بها الغابة وكذلك كيساهموا للتحسيس ديال الرأي العام هاذ الوظائف وأشكرهم.

في هذا الصدد تبين لنا عبر المخطط الوطني لاستصلاح الأحواض المائية الحجم الكبير ديال هاذ الظاهرة اللي كتأثر على الإيجابية ديال الأراضي وكذلك على الفعالية ديال السدود واللي تطلب المحاربة ديالها تعبئة كل الإمكانيات الموجودة، وعلى هذا الأساس كتعطي الوزارة للمناطق الشمالية الأهمية من خلال تمويل مشاريع تنمية الغابات والمناطق المحيطة بها بمنظور تشاركي مع السكان، وأذكر بالذكر مشروع شفشاون مشاريع اصطلاح الأحواض المائية لورغة بتاونات ومسون وباب الوطة بإقليم تازة، وهاذ المشاريع كلهم كيهموا المساحة الإجمالية ديال 31 ألف هكتار بمبلغ 137 مليون درهم، في ميدان التشجير الحاجيات في هاذ المناطق حسب دراسات المخطط التوجيهي للتشجير كتقدر ب 100 وعشر آلاف هكتار خلال العشر السنوات المقبلة بالإضافة إلى ما أنجز تقريبا 175 ألف هكتار منذ بداية هاذ البرامج الموسمين 2000-2001 و 2001-2002 غادي يهموا 20 ألف و 700 هكتار أي 45% من البرنامج ديال التشجير الوطني، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير،

الكلمة للسيد المستشار للتعقيب.

السيد المستشار:

شكرا السيد الوزير على إجابتكم وتفهمكم لما جاء في السؤال المطروح، غير أريد أن أذكر السيد الوزير الدور الغابوي في بلادنا الذي يلعب دورا هاما فيما يخص الطبيعة والبيئة وسيساهم أكثر في المداخيل الهامة للجماعات المحلية، وأريد بهذه المناسبة نلتمس من السيد الوزير للرفع من الإعتمادات المخصصة لهذا القطاع الحيوي الهام في هذه المناطق. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير ليس لكم تعقيب، إذن نشكركم على مساهمتكم في هاذ الجلسة.

وننتقل إلى آخر سؤال وهو موجه الى السيد وزير الشبيبة والرياضة، يتعلق بدعم الرياضة بالجهة الشرقية للمستشار المحترم السيد ادريس بوجوالة، لكم الكلمة السيد المستشار.

السيد المستشار ادريس بوجوالة:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لقد انبثق هذا السؤال من خلال مائدة مستديرة نظمت في مدينة وجدة وبالضبط مقر المجموعة الحضرية وقد نظمت من طرف جمعية حديثة النشأة وهي جمعية آباء وأولياء لاعبي كرة القدم للمولودية الوجدية ،ربما جرت العادة أن تسمع جمعيات آباء وأولياء التلاميذ ولكن هذه مبادرة إيجابية وحسنة ويجب أن نشجع مثل هذه المبادرات. ومن خلال التدخلات ولقد أجمع الجميع أن المعاناة التي تعاني منها الرياضة في الجهة الشرقية وهي النقص في الدعم المادي وذلك نظرا وبالأساس إلى البعد الجغرافي التي تعرفه هاذ المنطقة وربما هذا نموذج لبعض المدن التي توجد بعيدة عن المركز إن صح التعبير أن نقول هذا وأعني بذلك مدن الرباط والدار البيضاء لأن جل الفرق الرياضية موجودة في هاذ المدار، ومن خلال تدخلات السيد الوزير وهذه ليست مجاملة ولكن هذا واقع، لقد عبر بعض المتدخلين وأثنو عن المعاملة الحسنة التي لقوها من طرف وزارة الشبيبة والرياضة وكذا من السيد وزير الشبيبة والرياضة لي استحسنها الجميع وعلى الدعم الذي تقومون به لدعم الفرق الصغرى وهذا لم يكن قبل هذا شيء جد إيجابي كذلك وقد نوه به الجميع والشيء الذي شجعني أن أطرح هذا السؤال على وزير الشبيبة والرياضة رغم أننا نعلم بأن الإمكانيات جد ضعيفة ولكن نحن هنا من أجل التكامل والمساعدة، وربما يطلب منا نحن كبرلمانيين أننا ندعم الميزانية المرصودة لهذا القاطع الحيوي المهم.

والسؤال السيد الوزير تعتبر الرياضة أداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية إلا أنه رغم الإنجازات والمجهودات المبذولة في القطاع الرياضي فالوضعية الحالية لازالت تعرف صعوبات تحول دون تطوير الرياضة خصوصا بالجهة الشرقية التي تفتقر للموارد المالية والدعم المالي مقارنة مع بعض جهات المملكة وهنا نسجل أن كل الدعم تستفذ منه بعض الفرق القوية وهذا نعتبره ليس لوم لكم السيد الوزير ولكن نعتبره شيئا ما حيفا في حق المدن النائية أو البعيدة عن مدن الدار البيضاء والرباط، وكلنا يعرف عدد الأبطال المنتمون للجهة الشرقية الذين شرفوا بلادنا في أكبر المحافل الدولية مع العلم أننا نسمع دائما عن دعم الموارد البشرية والمالية على المستوى المحلي والقاري والدولي، مما يتعين مشاركة جميع الأطراف الفاعلة والدافعة بهاذ الفضاء الحيوي كالدولة والمؤسسات العمومية وذلك لإنعاش وتطوير نشر الممارسة الرياضة، والتشجيع كذلك عليها مع الدفع بروح المبادرة والإبتكار، أمام هذا الوضع السيد الوزير المحترم الذي يدعو إلى القلق خصوصا بالجهة الشرقية نسائلكم عن إمكانية النظر

في إشكالية الدعم المالي للرياضة بهذه الجهة التي تشكو من إنعدامه وشكرا السيد الرئيس، شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الشبيبة والرياضة.

السيد الوزيرأحمد موساوي وزير الشبيبة والرياضة :

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد المستشار،

لطرحكم لهذا السؤال الهام والذي يجرنا إلي الحديث على منطقة كانت لها أمجاد وأمجاد كثيرة في الميدان الرياضي وأظن أن سؤالكم والحديث على هذه المنطقة من باب الإنصاف لشباب وأبناء هذه المنطقة، وأشركم مرة أخرى، أما فيما يخص المنشآت الرياضية المتواجدة فرغم كل شيء تعتبر الجهة الشرقية رابع منطقة بالنسبة للتوفر على المنشآت الرياضية وهي مصنفة في الصف 4 على مستوى المملكة إذ تتوفر على 80 منشأة رياضية أهمها 33 ملعب لكرة القدم منها 5 معشوشبة، 10 ملاعب لكرة السلة، 4 ملاعب للكرة الطائرة ملعب للركبي، 10 ملاعب للتنس، 4 مسابح ضمنها واحد مغطى، 6 حلبات لألعاب القوى منها حلبتين مطاطيتين و3 قاعات مغطات، وهذا مكيعنيش أنه كافي هذه غير مقارنة مع الأقاليم الأخرى، وفي السنوات الأخيرة اعتبارا لما ذكرت وللخزان الرياضي الهام لي كتوفر عليه هاذ المنطقة أعطينا واحد الأسبقية مهمة لهاذ الناحية هاذي وذلك بأحداث حلبتين لألعاب القوى وأبشركم أن حلبة ألعاب القوى ديال وجدة سيعاد ترميها وتحسينها إضافة إلى الحلبة الجديدة لي غادي تكمل هاذ العام إنشاء الله بمدينة الناظور، إحداث قاعتين مغطتين إضافة الى قاعة مغطات كتقوم بها البلدية ديال (زايوب) بالمجهود ديالها وبالمساعدة ديال الوزارة وهاذي بادرة طيبة، وأتمنى أن جميع الجماعات والبلديات أتمنى أن تحدو حدو هاته البلدية التي قامت بمجهود كبير في هذا الميدان، إحداث 9 ملاعب بسيطة لكرة القدم، إحداث ملعبين لكرة اليد، إصلاح وترميم مجموعة من الملاعب كل هذه الأعمال تعتبر إنجازات مهمة إلا أنها أنا متفق معكم نظرا لشساعة ووفرة السكان في هاته المنطقة وخاصة السكان القرويين وهاذ المنطقة فيها واحد الجانب هو لي فيه أكثر كثافة فيما يخص السكان القرويين في المغرب، نظرا لهاذ المعطيات هاذي كيبقى كل شء هاذ الشي غير كافي ولازم أنه نفكر في مخططات جديدة ووسائل جديدة وإنشاء الله مستقبلا غادي نحاولو بالطريقة لي مشينا فيها لتحفيز رغم قلة الوسائل وقلة الميزانية ديل وزارة الشبيبة والرياضة ولكن بهاذ الشوية الميزانية وتحفيز الجماعات وتوعية الجماعات للمساهمة في إطار الشراكة إنشاء الله غادي نتغلبوا على واحد العدد ديال المشاكل، وكيما لاحظتو أخيرا صاحب الجلالة وضع الحجر الأساسي لقاعة مغطاة في جرادة هاذ النوع ديل المشاريع لي ماكانش في الحقيقة هاذ المناطق وهاذ المدن الصغرى كتحلم أنها تكون عندها، الحمد الله حنا مشينا في هاذ الإتجاه، وشكرا السيد الرئيس واستسمح إن أطلت.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار للتعقيب.

السيد المستشار :

شكرا السيد الوزير المحترم، علي التوضيحات وعلى البشرى على الإنجازات لي هي طول الإنجاز والتي سوف ستنجز وتعود بنا إلى الأمجاد والتاريخ العريق ديال مدينة وجدة في الرياضة ولكن مع الأسف كل الفرق مبقاتش يعني الممارسات مبقاتش على واحد المستوى عالي، المستوى الوطني كل ما بقى في مدينة وجدة هو رياضة الريكبي، رياضة الريكبي يكمن هذا في فريقي مولودية وجدة وإتحاد وجدة المعروفين بالبطولات التي حصل عليها والألقاب وعدة إنجازات مهمة، ولكن اسمحو لي ربما مغديش نخرج عن الموضوع ولكن هذا في إطار الدعم المعنوي، فهناك قرار جائر أصدر من طرف الجامعة الملكية المغربية للريكبي في حق فريق مولودية وجدة وذلك

بإقصاءه من البطولة وبطريقة غير قانونية بثاثا وقد تلقيت برسالة من هذا الفريق وكنت أود أن أضع إحاطة، أحيط علما للمجلس الموقر بهذه الطارئة ولكن بما أن كان لينا سؤال في نفس اليوم ولكي أخبر الرزي العام من أجل التحسيس كذلك، وأشكر كذلك الصحافة التي واكبت هذا الحدث وهذه الرسالة تلقيتها من رئيس ومكتب ولاعب ومحب وجميع النزهاء والشرفاء الرياضيين بمدينة وجدة وكلهم يستنكرون على هذا الإجراء التعسفي في حق مدينة وجدة التي فازت بجميع المقابلات وللأسف وكانت هي المؤهلة الوحيدة لنيل لقب البطولة، ولكن الخطأ بالنسبة لينا مشي هو القرار إلا أنه فريق المولودية الوجدية تقدم باستئناف للقرار وهذا هو الخرق القانوني لأنه مكينش شي حكم كيكون نهائي إلا بعد الحكم الإستئنافي، ولكن مع الأسف يعني ضربوا القانون يعني وطاو في القانون بهاذ العبارة وحنايا مغديش نسكتوا على هاذ النازلة حنا متبعينهم في القضاء وهاذ الموضوع تطرقت له من أجل الإخبار، ومن أجل تحسيس الوزارة الوصية وتحسيس الرأي العام كذلك، ونكولوا للجامعة الملكية للرياضة الريكبي بأن مدينة وجدة عندها الرجال ديالها وغدي يمشيو وأنا متأكد جدا، وعندي ملف غدي ونعطيوه ليكم السيد الوزير باش تضطالعوا عليه بأن حقنا منسمحوش فيه إلى آخر المطاف، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار،

بطبيعة الحال الدفاع عن الرياضة مشي فقط في الجهة الشرقية، ولكن في كل جهات المغرب وهذا دور السيد الوزير الذي نختم به هذه الجلسة، ونتمنى أن تكون الإستجابة فورية لما يعبر عنه ممثلي الأمة.

وشكرا ونشكرا السيد الوزير على مساهمته، كما نشكر السادة المستشارين على مساهمتهم ونعلن عن رفع الجلسة.